

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9760

الخميس، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة شاندا/السيدة باومان - بريسولين (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كوندراتيف
	إكوادور السيد روهاس جاكومي
	الجزائر السيد كودري
	جمهورية كوريا السيدة تشوي سيويون
	سلوفينيا السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون السيد جورج
	الصين السيد شو هوي
	غيانا السيدة فان دويمن
	فرنسا السيد وافرين
	مالطة السيدة ميكاليف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة غازي - بويلون
	موزامبيق السيد إيراشاندا غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد تاغر
	اليابان السيد أونو

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

جهود المرأة من أجل السلام في عالم متغير

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2024/671)

رسالة مؤرخة 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا

لدى الأمم المتحدة (S/2024/709)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



24-31352 (A)



استُؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة تينكا (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أهني سويسرا على الطريقة التي تدير بها عمل المجلس في هذه البيئة المتغيرة والصعبة جدا في آن واحد.

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للإحاطات التي استمعنا إليها هذا الصباح في القاعة. وهي تؤيد ما ورد في أحدث تقرير للأمم العام (S/2024/671)، الذي كانت استنتاجاته واضحة ووضوح الشمس، إذ أن التحديات الأمنية المتعددة الأبعاد التي نواجهها اليوم تؤثر بشدة على عقود من التقدم في مجال حقوق المرأة. وهذا بمثابة جرس إنذار. نحن بحاجة إلى تنفيذ تعهداتنا المشتركة فيما يتعلق بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز جهودنا لدعم جميع حقوق النساء والفتيات. وجرس الإنذار أكثر جدية وأهمية اليوم ونحن نحتفل بيوم الأمم المتحدة.

إن القيود غير المسبوقة المفروضة على تعليم النساء والفتيات وحرية التنقل والرأي والحق في العمل، مثلما تفرضه حركة طالبان في أفغانستان، تذكير صارخ بأننا لم نفعل ما يكفي. ويجب علينا الإصرار على إرسال رسالة قوية مفادها أنه لا يمكن التسامح مع هذا النوع من التراجع في القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، تُظهر التجربة أنه في الأماكن التي تُقمع فيها حقوق المرأة، سرعان ما يتم تقييد حقوق الإنسان الأخرى. لكن جميع النزاعات حول العالم، بما في ذلك الحرب العدوانية التي تقودها روسيا ضد أوكرانيا، تُظهر الأثر غير المتناسب الذي تتركه النزاعات على النساء والفتيات كأهداف وضحايا جانبية.

ويجب إشراك المرأة بشكلٍ مجدٍ على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. وتكتسي نفس القدر من الأهمية المشاركة المبكرة للنساء والفتيات في المسائل الأمنية متعددة القطاعات والمشاركة المجدية في جهود صنع السلام كمفاوضات ووسيطات وصانعات قرار. وهنا يمكن للسياسات المخصصة المصممة خصيصاً للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل

خطط العمل الوطنية، أن تقدم مساهمات كبيرة. وقد اعتمدت رومانيا مؤخراً استراتيجيتها الوطنية الثانية وخطتها عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن على أساس خمسة أهداف يعزز بعضها بعضاً: إدماج المنظور الجنساني في الدفاع والأمن؛ وزيادة المشاركة الفعالة والمجدية للمرأة في عمليات السلام والوساطة؛ ومنع ومكافحة جميع أشكال التمييز والتحرش والعنف الجنسي والجنساني؛ وتقديم المساعدة والتعافي؛ وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات ذات الصلة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتهدف خطة العمل إلى تسخير الإمكانيات الهائلة للمرأة في بناء السلام والحفاظ عليه.

وبالنظر حولنا في القاعة وفي أروقة الأمم المتحدة، نرى صورة أكثر إيجابية ونجد دليلاً ملموساً على أن جهودنا قد أثمرت نتائج إيجابية في ضمان مشاركة المرأة في المحافل الدبلوماسية والسياسية على أعلى مستوى. فهناك نساء سفيرات يقدن بلدانهم فيما يتعلق بشؤون مجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى استخدام هذه الأمثلة لتشجيع النساء والفتيات على التحدث علناً في الشؤون العامة والسعي بنشاط إلى اتخاذ مبادرات وتبني وجهات نظر حول جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث - السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

ونحن بحاجة أيضاً إلى التأكد من تعميم صوت المرأة وأن يصبح ما يُعد الاستثناء في مجال حقوق المرأة هو القاعدة. وأخيراً وليس آخراً، ينبغي أن نستخدم الميثاق من أجل المستقبل الذي اعتمد مؤخرًا (قرار الجمعية العامة 1/79) للمضي قدماً بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع إعطاء الشباب والأجيال القادمة المجال لإبداء رأيهم في هذا الفصل في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة ليفشينكو (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة المفتوحة ونشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة.

وتؤيد أوكرانيا البيانات التي سيتم الإدلاء بها نيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن والاتحاد الأوروبي.

كل مرحلة من مراحل تعافينا. وبالإضافة إلى ذلك، حصل التحالف الدولي لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي أُطلق في مؤتمر تعافي أوكرانيا لعام 2024 في برلين، على التزام إجمالي قدره 46 مليون يورو للنهوض بتلك الأهداف، مما يدل على التضامن العالمي وراء تعافينا. ونحن ممتنون للدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي والإنساني الدولي. إننا نسعى معاً من أجل إنهاء الاحتلال الكامل لأراضيها وعودة السلام والعدل. ومع ذلك، فإن الرحلة نحو السلام لا يمكن أن تتجح إذا لم تتم محاسبة روسيا على جرائمها. فالقانون الدولي واضح: يجب أن يمثل المسؤولون عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان أمام العدالة. وفي هذا الصدد، نعمل بشكل وثيق مع المحاكم الدولية والمؤسسات القضائية الدولية لضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة.

ونواصل حث مجلس الأمن على تعزيز آليات المساءلة عن جرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وضمان مقاضاة الجهات العسكرية والسياسية المسؤولة عن هذه الجرائم. وينبغي للمجلس أن يدمج المنظورات الجنسانية في جميع بعثات الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك جهود حفظ السلام والجهود الإنسانية والإنمائية، وفقاً للقرار 1325 (2000). وينبغي له أن يعزز الدعم الفني والمالي للمبادرات المحلية الرامية إلى تمكين المرأة في بناء السلام والتعافي بعد انتهاء النزاع. كما ينبغي له أن يكتف آليات الرصد والإبلاغ لضمان التزام جميع الدول الأعضاء بالمعايير القائمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن يجري مشاورات منتظمة ورسمية مع منظمات المجتمع المدني. وندعو المجتمع الدولي إلى تشديد الجزاءات المفروضة على الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، نحث الأمين العام على إدراج روسيا في قائمة العار نظراً لاستخدامها للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع على نطاق واسع ضد المدنيين وأسرى الحرب.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة بروتيغام (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيانين اللذين سيدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

وأود أن أضيف التعليقات التالية بصفتي الوطنية.

منذ أن بدأت الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا في عام 2014، وتحديداً منذ الغزو الشامل في شباط/فبراير 2022، تعاني أوكرانيا من هجمات وحشية لا هوادة فيها وانتهاكات للقانون الدولي وتجاهل فاضح لسيادتنا الإقليمية. لقد أدى العدوان الروسي إلى تدمير البنية التحتية الحيوية، وتسبب في كارثة إنسانية لا توصف، وأدى إلى وقوع العديد من جرائم الحرب بموجب القانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه الجرائم، من بين أمور أخرى، القتل العمد، واستهداف المدنيين، والإعدام بإجراءات موجزة، والترحيل القسري، والتعذيب، وارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على نطاق واسع، والذي استهدف النساء والرجال والفتيات والفتيان على حد سواء. ولا تنتهك هذه الأفعال اتفاقيات جنيف فحسب، بل تنتهك أيضاً المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي. وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سلسلة من القرارات، مراراً وتكراراً العدوان الروسي غير القانوني وطالبت بالانسحاب الكامل للقوات العسكرية الروسية من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً. وتعيد هذه القرارات التأكيد على السلامة الإقليمية لأوكرانيا وتؤيد مبدأ عدم التسامح مطلقاً مع الأعمال العدوانية.

ولا يزال التزام أوكرانيا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ثابتاً لا يتزعزع، حتى في خضم هذه المحنة. وتعمل حكومتنا بنشاط على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بموجب القرار 1325 (2000)، بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. في حين أن هدفنا الأساسي هو تحقيق السلام والعدالة لأوكرانيا ومنطقتنا بأسرها، فإننا نتصور أيضاً مستقبلاً يكون فيه تعافينا مراعيًا للمنظور الجنساني وشاملاً للجميع، مما يضمن أن تكون النساء والمجتمعات المهمشة جزءاً لا يتجزأ من إعادة بناء أوكرانيا السلمية والمستقرة.

ومن بين المبادرات الرئيسية في هذا الصدد المنصة المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعافي الشامل، التي تتسق جهود الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وتضمن المنصة للمرأة صوتاً محورياً في عمليات صنع القرار ودمج المنظور الجنساني في

رابعاً، المرأة عنصر فاعل أساسي في تحقيق السلام. ومع ذلك، تتعرض المرأة للتهميش في كثير من الأحيان، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام وقيادة المنظمات الدولية. وقد حان الوقت لكي يتغير ذلك. وتعتبر مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وشبكة النساء في صفوف حفظة السلام النظاميين من الطرق المبتكرة لتحقيق النتائج.

أخيراً، تزيد أزمة المناخ من حدة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في جميع أنحاء العالم بالنسبة للنساء والفتيات والفئات المهمشة التي تتأثر بشكل غير متناسب. وتقيم ألمانيا شراكة مع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني لتعزيز المبادرة المتعلقة بالمرأة والأمن المناخي، التي تستثمر في بناء السلام والعمل المناخي معاً.

بالنسبة لألمانيا، تُعد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ركيزة أساسية لسياساتنا الخارجية والتنمية النسوية. وفي جميع أنحاء العالم، يعمل عدد لا يحصى من النساء بشجاعة وبلا كلل من أجل السلام والعدالة وحقوق الإنسان. ولا يكفي أن نقف إجلالاً لعمالهن - يجب علينا جميعاً أن نبذل المزيد من الجهد لدعمهن وحمايتهن ومناصرتهن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة تيكنر (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): إن البيانات التي أدلي بها في المناقشة المفتوحة اليوم تؤكد الحالة الحرجة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فقد ازداد عدد النزاعات، وحطم الإنفاق العسكري أرقاماً قياسية تاريخية، وازداد العنف الجنسي في النزاعات، ويبدو أن التقدم المحرز في مختلف مؤشرات المساواة بين الجنسين قد شهد ركوداً أو تراجعاً. وفي الوقت نفسه، يتم استغلال نوع الجنس على الصعيد العالمي لتعميق الاستقطاب السياسي وتقييد حقوق المرأة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. كما أن الانتهاك المنهجي والمعتاد للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما لوحظ في الحروب في أوكرانيا وفلسطين ولبنان، قد أدى أيضاً إلى تآكل مصداقية وشرعية المنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي أثبت عجزه

في الميثاق من أجل المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، اتفقنا جميعاً على التعجيل بتنفيذ التزاماتنا بشأن المرأة والسلام والأمن، ويجب أن نعمل ذلك بسرعة وفعالية. ولا تنقصنا المعرفة أو الوعي - بل الإرادة السياسية والتنفيذ.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الخمس التالية في هذا الصدد. أولاً، من الضروري توفير تمويل موثوق ومرن وكاف للمنظمات المحلية التي تقودها النساء وصانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان ولكن غالباً ما يكون هذا التمويل غير متوفر. ويجب علينا في النهاية أن نزودهن بالموارد التي يحتجن إليها للقيام بعملهن القيم. وكانت ألمانيا أكبر مانح لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني الذي يسعى إلى تحقيق هذا الهدف بالتحديد: توفير تمويل أساسي طويل الأجل وغير بيروقراطي للمنظمات التي تقودها النساء في مناطق النزاع. وستوفر ألمانيا مبلغاً إضافياً قدره 6,5 مليون دولار أمريكي للصندوق هذا العام.

ثانياً، لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون مساءلة. ويجب منح كل ناجية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع إمكانية اللجوء إلى العدالة والخدمات الأساسية. وهذا ما يجعل ولاية الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريق خبراءها المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتلتزم ألمانيا بمواصلة تمويلها لفريق الخبراء، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم عمله أيضاً. وسنوسع نطاق عملنا في مجال المساواة، بما في ذلك ما يتعلق بمبدأ الولاية القضائية العالمية. وكما هو منصوص عليه في القرار 2467 (2019)، يجب تنفيذ مجموعة أدوات مجلس الأمن الكاملة، بما في ذلك الجزاءات المحددة الأهداف.

ثالثاً، عالج القرار 2467 (2019) - للمرة الأولى - حالة الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب المرتبط بالنزاع. ومثلهم مثل أمهاتهم، غالباً ما يواجه هؤلاء الأطفال الوصم والتمييز القانوني والإداري الكبير. ويجب علينا تحسين حياتهم وزيادة الوعي بأوضاعهم واحتياجاتهم الخاصة. وهذه مهمة تقع على عاتقنا جميعاً.

لقد حان الوقت للاعتراف بأن تمكين المرأة على تنوع مشاربها لا يتعلق فحسب بتحقيق العدالة لنصف سكان العالم الذين تخلفوا عن الركب، بل هو مسار مؤكد فعاليته لتفادي الانزلاق أكثر في الهاوية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد فراتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم إيطاليا في هذه المناقشة المفتوحة لأتشاطر النهج الذي تتبعه إيطاليا في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استناداً إلى التزامنا الطويل الأمد بتعزيز الإسهام الكبير للنساء والفتيات في تحقيق السلام والأمن المستدامين. ومن دواعي فخري الخاص كوني أفعل ذلك بصفتي أول منسق لشؤون المرأة والسلام والأمن في بلدي.

لقد عملنا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على جميع الركائز الأربع لخطة المرأة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وركزنا بصفة خاصة على المشاركة المجدية للمرأة في جهود بناء السلام والوساطة، بما في ذلك من خلال شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقت في عام 2017 بدعم من إيطاليا. وأولنا اهتماماً خاصاً لحماية النساء والفتيات - بما في ذلك الأطفال الإناث، بما يتماشى مع خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة - من جميع أشكال العنف الجنساني في النزاعات والأزمات.

وترى إيطاليا أنه من الأهمية بمكان تعزيز إدماج المنظورات الجنسانية في جهود بناء السلام، لا سيما في سياق التحديات العالمية المتغيرة مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وتدفعات الهجرة والاتجار بالبشر وإساءة استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا. وذلك يعني كفالة رؤية شاملة وكلية ومعمة تراعي على النحو الواجب التقاطع بين حقوق الإنسان والبيئة والأمن ويشكل فيها انخراط النساء والفتيات ومشاركتهم الفعالة أمراً حاسماً للأهمية لتحقيق السلام الشامل للجميع.

ويستند عملنا، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، إلى تفاعلات مثمرة مع منظمات المجتمع المدني النسائية والأوساط الأكاديمية وغيرها من الشركاء غير الحكوميين في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية. وقد سعت إيطاليا إلى تحقيق ذلك من خلال

عن كبح الهمجية التي تحدث حولنا والتي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والشباب والأطفال.

كما يرسم أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2024/671) صورة قاتمة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في مفاوضات السلام. ولا تمثل النساء سوى 9,6 في المائة من مفاوضي السلام، و 13,7 في المائة من وسطائه، و 26,6 في المائة من الموقعين على اتفاقات وقف إطلاق النار والاتفاقات المنجزة. وإذا استثنينا بلدي، كولومبيا، ينخفض عدد النساء الموقعات إلى 1,5 في المائة فقط. لقد علمنا تاريخنا الطويل مع الحرب والبحث عن السلام أن التغيير غير ممكن بدون المرأة. لهذا السبب فإن تعزيز أدوارهن كصانعات للسلام على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني والعالمي، وفي مختلف المجالات الرسمية وغير الرسمية، أمر ضروري. وفي الوقت نفسه، فإن مجرد إشراك المرأة لا يكفي - فمشاركتها يجب أن تضمن تحقيق تأثير حقيقي ومستدام على عملية صنع القرار والتنفيذ فيما يتصل بكل ما يتعلق بالسلام، كما حدث على طاوولات المفاوضات لدينا وفي المشاركة في وضع خطة عملنا الوطنية الأولى بشأن القرار 1325 (2000) وسياستنا الخارجية السنوية.

وستصدر كلتا السياستين خلال الأيام القليلة القادمة.

ومن المهم بنفس القدر أن تُزال الحواجز الهيكلية مثل السيطرة الذكورية والتحيز الجنساني، علاوة على أنظمة القمع الأخرى مثل العنصرية، إذا أردنا تحقيق تحول شامل من النوع الذي اقترحته حكومة غوستافو بيترو وأوريغو وفرنسيا ماركيز في كولومبيا.

وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للقرار 1325 (2000)، إلى جانب استعراض الثلاثين عاماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، فرصة حاسمة لسد الفجوات وتحقيق إمكانات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومما لا شك فيه أن مجلس الأمن قد أخفق في ذلك المجال، مما يؤكد من جديد الحاجة الملحة لإصلاحه، بما في ذلك من خلال تعزيز جميع الآليات القائمة لتقييد استخدام حق النقض والتحكم فيه.

ذلك، فإنهن لا يزلن مستبعدات من عملية صنع القرار ومستهدفات بالتمييز وجميع أشكال العنف الجنسي والجسدي.

ولذلك تؤكد مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن خمس نقاط.

أولاً، نحث جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة وتوليها الأدوار القيادية في جميع جوانب السلام والأمن. فقد ثبتت فعالية ذلك في كفالة تحقيق سلام أكثر قوة واستدامة. وندعو إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات. ونوجه هنا الانتباه إلى الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، مثل القوالب النمطية والمعايير الاجتماعية السلبية التي تديم العنف والنزاع.

ثانياً، نحث جميع الجهات الفاعلة على أن تجعل مشاركة المرأة هي القاعدة في عمليات السلام في جميع مراحلها والالتزام بهدف تحقيق نسبة الـ 50 في المائة.

ثالثاً، نشجع مؤسسات قطاع الأمن على إجراء إصلاحات مراعية للمنظور الجنساني وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة وتوليها الأدوار القيادية على جميع المستويات.

رابعاً، علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الأصوات الشجاعة والمستقلة للمدافعات عن حقوق الإنسان والوسيطات وصانعات السلام والمدافعات عن المساواة بين الجنسين فضلاً عن تعزيز بيئات آمنة ومأمونة ومؤاتية - سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها - لتمكينهن من أداء عملهن. ويتعين علينا مناصرة مطالبهن وإيصال أصواتهن والتصدي بسرعة لما يواجهن من اعتداءات وترهيب وأعمال انتقامية ودعم توفير تمويل كاف وقابل للتنبؤ ومرن حتى يتمكن من القيام بعملهن بأمان واستقلالية.

وأخيراً، ندعو إلى إيلاء كامل للقانون الدولي والمنع الفعال لجميع أشكال العنف الجنسي والجسدي والتمييز والتصدي لها، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وعلينا أن نكفل حصول الناجيات على

الاعتماد الدوري لخطط عملها الوطنية وتنفيذها. وسينتهي العمل بخطة العمل الوطنية الرابعة في نهاية عام 2024. ويجري حالياً إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة - التي ستدخل حيز التنفيذ في العام المقبل، في موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد القرار 1325 (2000)، وستعطي الأولوية لعنصرين رئيسيين.

ويكمن العنصر الأول في التعاون مع المجتمعات المحلية من خلال إشراك القاعدة الشعبية والنساء المحليات في جهود بناء السلام لكفالة سماع أصواتهن واحتياجاتهن، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع أو المعرضة لخطر النزاع.

العنصر الثاني هو تخصيص موارد مالية مكرسة لدعم البرامج التي تضعها وتنفذها منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث من أجل تمكين المرأة في المناطق المتضررة من النزاع من خلال توفير التدريب وفرص تولي أدوار قيادية في جهود بناء السلام.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد دعم إيطاليا الكامل للعمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمبادرات المتعددة الأطراف والوطنية الأخرى، بهدف النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحسين آثارها العملية على أرض الواقع. فلا بد من كفالة المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في سياسات السلام والأمن من أجل مواجهة التحديات الحالية وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة أونيل (كندا) (تكلت بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي ببيانات اليوم على أن أدلي بثانيتها بصفتي ممثلة كندا. أما البيان الأول فسأدلي به باسم 66 دولة عضواً في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن التي تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي.

إن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يعملن بشجاعة وعزيمة من أجل منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والحفاظ عليه. ومع

على الداخل إلى حد كبير؛ والثاني يتعلق بالبلدان التي ينصب تركيزها في المقام الأول على الخارج، حيث ترتبط شؤون المرأة والسلام والأمن في المقام الأول بالسياسة الخارجية وحفظ السلام. أما الآن فقد أصبحت نسبة أكبر بكثير من خطط العمل الوطنية، بما في ذلك خطة العمل الوطنية الكندية الأخيرة، تتضمن المسائل والالتزامات المحلية والدولية. ويعكس ذلك الترابط بين المسائل الأمنية والتقدم المحرز نحو التمتع بما يلزم من تواضع وتأمّل الذات من أجل الاعتراف بالعوائق النظامية التي تواجه المرأة داخل حدودنا والتصدي بها.

وأخيرا، في حين أن صانعات السلام في المجتمع المدني لا يزلن يعانين من نقص حاد في الموارد، فإن هناك إقرارا متزايدا بأن شكل التمويل مهم كذلك لا حجمه فحسب. فتحقيق السلام ليس مجرد مشروع. ويحقق التمويل أكبر الأثر عندما يكون مرنا ومتعدد السنوات ويمكن التنبؤ به. وفي بعض الأحيان، يتطلب ذلك أن يكون التمويل سريعا. وتكون النتيجة استخدامات أكثر كفاءة وفعالية للأموال العامة واستجابات أكثر ملاءمة للأزمات وإنقاذ المزيد من الأرواح وإيلاء احترام أكبر للكرامة، وفي كثير من الأحيان، بناء المزيد من الثقة - وهي واحدة من أندر العملات خلال أوقات النزاعات والأزمات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة جيلين (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يعيش العالم حالة من الاضطراب تعرض الحالة الأمنية لعدد قياسي من البشر للخطر. ومناقشة اليوم المفتوحة مكرسة للمرأة والسلام والأمن والمشاركة المجدية للمرأة وتوليها أدوارا قيادية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ويشكّل ذلك عنصرا أساسيا في الجهود التي تبذلها النرويج لتعزيز السلام والأمن، كما أنه يكمن في صميم سياستنا الأمنية.

أصبحت النرويج في عام 2006 واحدة من بين 110 من الدول الأعضاء التي تحدد أولوياتها من خلال خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتوضح خطة العمل الخامسة لبلدي أن النرويج سنكتف عملها بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المستويين الوطني والدولي وأنه سيجري توثيق الارتباط بين جهود النرويج على الصعيدين الوطني والدولي.

الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نحاسب مرتكبي العنف الجنسي والجنساني. ونشجع مجلس الأمن على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب بكل الوسائل المتاحة له وإدماج العنف الجنسي المتصل بالنزاع معيارا للإدراج في نظم جزاءات الأمم المتحدة علاوة على تطبيق ذلك المعيار. ونوه بروح القيادة الشجاعة التي تبديها النساء والفتيات اللاتي يدعون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وتحقيق المساواة.

وسأشاطر معكم الآن جزءا صغيرا فحسب من البيان الوطني لكندا.

إن هذا البيان مستوحى من صانعات السلام الحكيمات في بلدنا ومن جميع أنحاء العالم اللواتي يذكرننا بأن علينا، بالرغم من كوننا محاطين بالأزمات والتجرب من الصفات الإنسانية وما يتعرض له هذا العمل تحديدا من هجمات، ألا ندع السلبية تكبل أيدينا؛ وأن نعطي الزخم لإحراز التقدم وتحقيق الأثر.

وبهذه الروح، أقدم إليكم ثلاثة أمثلة فقط.

المثال الأول يتعلق بكيفية انخراط الشابات في جميع أنحاء العالم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واعتناقهن لمبادئها بل وجعلها عملياتهن الخاصة.

(تكلمت بالفرنسية)

إننا نراهن يعملن بسرعة وإبداع ويستخدمن الأدوات الرقمية من أجل جعل هذا الفضاء أكثر شمولاً للجميع. وهن ينشئن ائتلافات مع حلفاء متقانيين، بمن فيهم الشباب وأفراد من مجتمع الميم الموسع.

وتكمن نقطة إيجابية أخرى في جودة خطط العمل الوطنية لا عددها فحسب.

(تكلمت بالإنكليزية)

لسنوات عديدة، كان هناك نوعان عامان من خطط العمل الوطنية: الأول هو خطط البلدان التي شهدت حربا في الآونة الأخيرة والتي تركز

ففي عام 2014، اتخذت بلدان الشمال الأوروبي قراراً بإنشاء شبكة للنساء الوسيطات في بلدان الشمال الأوروبي. ومنذ ذلك الحين، تضاعفت الشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات واتحدت في التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات. وتتيح شبكات الوسيطات تلك مصرفاً للموارد يجدر بنا أن نستفيد منه. وقد قدم التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات إحاطته الأولى إلى مجلس الأمن خلال مناقشة اليوم المفتوحة. ونهئاً سويسرا وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة على تحقيق ذلك.

وأحد الأمور التي تعلمناها من تلك الشبكة العالمية هو أن تحديات المشاركة والإدماج التي تواجهها المرأة تحديات أقاليمية. ونردد ما قاله الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين (انظر A/79/PV.7). فنحن أيضاً يؤسفنا أن نرى، بعد سنوات من الكلام، عدم المساواة بين الجنسين ماثلة للعيان في قاعة الجمعية العامة. فقد مثلت النساء أقل من 10 في المائة من المتكلمين خلال المناقشة العامة التي عُقدت الشهر الماضي.

ونحن متحمسون لأن لدينا الآن شبكات إقليمية لتوحيد قوانا من أجل مواجهة تلك التحديات معاً. ويتعين علينا تحويل السرد من التعاطف والمظلومية إلى سرد يبرز ما تتمتع به النساء من قوة وقدرة وتأثير إيجابي ملحوظ في مجال صنع السلام - سواء في عمليات الوساطة أو في بناء السلام الوقائي.

أخيراً، تولت النرويج هذا الأسبوع، بالاشتراك مع اليابان، رئاسة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وهي شبكة متعددة الأطراف بكل معنى الكلمة تعزز التعاون عبر القارات وبين الحكومات والمجتمع المدني. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تعاقبت جنوب أفريقيا وسويسرا ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية على رئاسة الشبكة. ونحن ممتتون وفخرون بتلك الثقة وبالفرصة التي أُتيحت لنا. وسنجد معاً طريقاً إلى الأمام. فالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد خطة أعدتها النساء من أجل النساء، بل هي خطة من أجلنا جميعاً.

وللنرويج باع طويل في تيسير عمليات السلام والوساطة عندما تدعوها أطراف النزاعات إلى القيام بذلك. وقد لاحظنا أن الحيز متاح لمشاركة المرأة وتوليها أدوار قيادية في جهود الوساطة لا يزال محدوداً جداً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً قليلاً من النزاعات يُحل بالوسائل السلمية، على الرغم من دعوة الأمين العام إلى زيادة جهود الوساطة. والسؤال المطروح هنا - ماذا يمكننا أن نفعل حيال هذا الاتجاه المثير للقلق؟ وهل يهم ما إذا كنا ندعم مشاركة المرأة في ذلك الصدد أم لا؟ أولاً، إن النساء صانعات سلام يمتلكن خبرة استراتيجية وتُظهر الأبحاث أن العمليات الشاملة للجميع تحقق نتائج أكثر استدامة. وفي المقابل، لا تشير أي أبحاث إلى أن عمليات السلام تحقق مزيداً من النجاح عندما تقتصر المفاوضات بشأنها على الرجال.

ثانياً، إننا لا نولي نفس القدر من الاهتمام لجهود منع نشوب النزاعات، وهو مجال تكون إسهامات المرأة فيه حاسمة الأهمية. وتُظهر الدراسات أن هناك منظمات محلية تقودها النساء في الخطوط الأمامية لمناطق النزاعات تساهم في خفض التصعيد بين المجتمعات المحلية وفي منع نشوب نزاعات شاملة. وهي ذاتها تلك المنظمات المحلية التي تقدم الاستجابة الأولى للاحتياجات الإنسانية وهي التي تبقى عندما يغادر المجتمع الدولي مناطق النزاع. وتساهم تلك المنظمات المحلية في بناء التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود. وبعبارة أخرى، إننا بحاجة إلى زيادة التركيز على جهود منع نشوب النزاعات ودعم المنظمات المحلية ويشكّل تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 1 في المائة من المساعدة للمنظمات المحلية، وهو ما أبرزه أيضاً تقرير الأمين العام (S/2024/671)، خطوة أولى في هذا المسعى لكننا بحاجة إلى الذهاب لمدى أبعد. هذا علاوة على أن النساء تضطلعن بدور رئيسي في بناء السلام الوقائي.

ثالثاً، أود أن أبرز الجانب المشترك بين الأجيال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وسعياً إلى تحقيق الخطوات التي ذكرتها للتو، أود أن أبرز أهمية التعاون والدعم على الصعيد الأقاليمي بغية تعزيز ما نحرزه من تقدم والمضي قدماً في التنفيذ الطموح للقرار 1325 (2000).

بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني، إلى زيادة مشاركة المرأة في أوار صنع القرار على جميع المستويات ونشر المزيد من النساء في عمليات الأمم المتحدة للسلام وتعزيز تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن على مراعاة الفوارق بين الجنسين.

وتلتزم كازاخستان بتنفيذ خطتها الوطنية بنجاح من خلال تكريس الإرادة السياسية القوية والموارد اللازمة وإنشاء إطار قوي للرصد والتقييم. ونعكف على تعزيز قدرات صانعات السلام وتعزيز مشاركتهن في عمليات السلام الإقليمية والدولية. وسعياً لتعزيز التعاون، انضمنا إلى ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني المتعدد أصحاب المصلحة. كما أننا أحد الأعضاء المؤسسين لتجمع القيادات النسائية في وسط آسيا، وهو تجمع مكرس لتعزيز دور المرأة في مجال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

إن كازاخستان مناصرة قوية للجهود الدولية الرامية لمكافحة العنف ضد المرأة. ونساهم مالياً في البرنامج الإقليمي لمبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في وسط آسيا وأفغانستان والذي يهدف إلى القضاء على هذه الآفة. ونرى أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، ضرورية لمواصلة النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويكتسي توفير التعليم الجيد للجميع، لا سيما الفتيات، أهمية حاسمة في ذلك الصدد. وسعياً لتحقيق تلك الغاية، نتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج يهدف إلى توفير فرص تعليمية للفتيات الأفغانيات في جامعاتنا. ونحث المجتمع الدولي على توسيع نطاق برامج المنح الدراسية المقدمة للنساء والفتيات من البلدان المتضررة من النزاعات.

في الختام، تؤكد كازاخستان من جديد التزامها القوي بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبالجهود المتعددة الأطراف لتعزيز المساواة بين الجنسين وبناء مجتمعات سلمية وبالحكم الشامل للجميع. ونرى أن باستطاعتنا، من خلال التعاون، أن نبني عالماً تُمكن فيه المرأة من المشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر سلماً وازدهاراً للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين أولاً تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الواضحة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة السويسرية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرى أن المشاركة المجدية للمرأة في مجالي السلام والأمن تشكل ضرورة استراتيجية. فالنساء تجلب وجهات نظر وتجارب فريدة من نوعها إلى طاولة المفاوضات وتؤدي مشاركتهن إلى سلام أكثر استدامة وشمولاً للجميع. وقد اتخذنا قبل 24 عاماً القرار الرائد 1325 (2000) الذي أقرّ بالأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات ودورهن الأساسي في بناء السلام.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال النساء مستبعدات إلى حد كبير من عمليات السلام الرسمية، وكثيراً ما تُقابل تجاربهن ووجهات نظرهن بالتجاهل. وسعياً لتحقيق الإمكانات التحويلية للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فعلياً، يجب علينا تجاوز مرحلة الأقوال وإدماج ركائزها الأربع - المشاركة، والحماية، والوقاية، والإغاثة والتعافي - في برامجنا وسياساتنا. ويضطلع كل من مجلس الأمن والحكومات والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني بأدوار حاسمة في كفالة التنفيذ الكامل للخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فليس بإمكاننا أن نحقق نتائج إيجابية إلا من خلال العمل والالتزام الجماعيين.

وعلى سبيل المثال، تشكل المساواة بين الجنسين في بلدي حجر الزاوية في إصلاحاتنا السياسية والديمقراطية الطموحة التي تهدف إلى بناء كازاخستان جديدة كمجتمع عادل ومنصف لا يتخلف فيه أحد عن الركب. وتلتزم كازاخستان بالنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطة عملها الوطنية الأولى بشأن القرار 1325 (2000). وتهدف هذه الاستراتيجية الشاملة، التي وُضعت

في عمليات السلام، وتعرب عن تأييدها للحملة. فتلك الدعوة متجذرة في مبدأي المساواة وعدم التمييز المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة. وفي واقع الأمر، ما فتئت الدبلوماسية التركيات يضطلعن بدور نشط في جهود الوساطة التركية السابقة والجارية.

ونؤكد باستمرار أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام في منتدى أنطاليا الدبلوماسي ومؤتمر اسطنبول للوساطة اللذين يُنظمان سنويا. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد أهمية دور المرأة في جهود الوساطة في برامج شهادات الوساطة من أجل السلام التي تُنظم سنويا.

وسعيا لعكس الاتجاه السلبي الحالي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات السلام، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء نفسها أن تتخذ المزيد من المبادرات. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز آليات الإبلاغ المنتظم والشفاف التي تتبع مشاركة المرأة في عمليات السلام وجهود منع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة الاستثمار في برامج بناء قدرات النساء على جميع المستويات من أجل تزويدهن بالأدوات اللازمة للمشاركة في مفاوضات السلام بفعالية. ويمكن للحملات العامة، على المستويين الشعبي والدولي، أن تزيد الوعي وتبني دعما أوسع لإشراك المرأة في بناء السلام. وسيواصل بلدي الدعوة إلى إشراك المرأة في عمليات السلام في كل فرصة تتاح له.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير الأردن للجهود الدولية لدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

نحن في الأردن نؤمن يقينا بأن المرأة ليست فقط شريكا في بناء السلام، بل ركيزة أساسية لا يمكن تصور أي عملية سلام ناجحة دون وجودها. إن تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرار وحمايتها من كافة أشكال العنف والتمييز هو الأساس الذي نبني عليه مستقبلا آمنا ومستقرا. ونحن على أعتاب الذكرى الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، نؤكد مجددا التزامنا بتحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعمل مع الشركاء الدوليين لضمان أن تكون النساء في قلب عمليات صنع السلام وبناء المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.
السيدة غوفن (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئاسة السويسرية على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وأتوجه بالشكر أيضا إلى نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومقدمات الإحاطات.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة حاسمة الأهمية لمنع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك لبناء السلام والحفاظ على السلام. ويجب ألا ننسى أن النساء يتحملن وطأة النزاعات. فهن يتضررن بشكل غير متناسب من العنف والنزوح وعدم الاستقرار. ومع ذلك، تظل أصواتهن مهمشة في العمليات التي تهدف إلى حل هذه الأزمات. ولا تزال النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم يعانين بشكل كبير في ظل احتدام النزاعات. وتشير الحالة في الشرق الأوسط، وكذلك في أوكرانيا وأفغانستان والسودان ومناطق أخرى، إلى أنه يمكن بسهولة تقويض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن الخسائر الإنسانية في غزة هائلة وقد لحقت أضرار بالغة بالنساء والفتيات. وتعرضت الآلاف من النساء والفتيات للتهجير أو التجويع أو القتل. ويستدعي القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذ أكثر فاعلية ومساءلة أكثر صرامة من أجل معالجة هذا الخلل. ولا يزال غياب المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام يشكل تحديا كبيرا أمام حل النزاعات. ويسعدنا أن نرى أن ميثاق المستقبل الذي اعتُمد مؤخرا (قرار الجمعية العامة 1/79) يتضمن إجراءات محددة تؤكد تمتع الدول الأعضاء بالإرادة السياسية لتسريع تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتركيا من بين البلدان الرائدة في تعزيز الوعي بأهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام. وتعطي تركيا، بصفتها الرئيس المشارك لمجموعة أصدقاء الوساطة، الأولوية لإبراز دور المرأة في جهود الوساطة. وفي هذا الصدد، ترحب تركيا بحملة الأمين العام من أجل أن تقدم الجهات الفاعلة في مجال الوساطة على الصعيد العالمي تعهدا مشتركا بزيادة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومنتساوية ومجدبة

إن التزام الأردن بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتجلى بوضوح من خلال تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الأولى التي حققت إنجازات ملحوظة في تعزيز تمثيل النساء في قطاع الأمن. وشهدنا زيادة ملحوظة في عدد النساء في مناصب الأمن العام والقوات المسلحة الأردنية منذ عام 2017، مما يعكس الجهود المتواصلة والرؤية الاستراتيجية لتحقيق التوازن بين الجنسين.

كما ارتفعت مشاركة المرأة الأردنية في المناصب القيادية وحققت تقدماً ملحوظاً في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مما يدل على التزام الأردن الراسخ بتعزيز دور النساء في المجالات الحيوية. وفي إطار هذه الجهود، أطلقت مديرية الأمن العام والقوات المسلحة الأردنية استراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي للفترة 2021-2024، مما يعزز من مكانة الأردن كنموذج يحتذى به في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المجالات.

في الختام، أود التأكيد على أن تحقيق الأهداف الطموحة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلب منا التزاماً جماعياً وعملاً دؤوباً حيث أن مشاركة النساء في عمليات السلام ليست مجرد خيار بل ضرورة ملحة لضمان مستقبل آمن ومستدام للجميع. لذلك، ينبغي على المجتمع الدولي تعزيز الجهود لدعم حقوق المرأة وضمان تمثيلها الفعال في جميع مراحل صنع القرار.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب.

السيدة موتشو (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة السويسرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية القصوى. وأود أيضاً أن أشكر مقدمات الإحاطات على جودة إحاطاتهم وأهميتها.

تأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب ونحن نستعد للاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي والاستشرافي 1325 (2000). إنها فرصة مثالية لتقييم التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في تنفيذ القرار 1325 (2000)، وكذلك

في خضم هذه النقاشات حول دور المرأة في بناء السلام، لا يمكننا تجاهل الوضع المأساوي الذي تعيشه النساء والفتيات الفلسطينيات تحت وطأة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي حيث تنتهك وتصادر حقوقهن بشكل يومي ويحرمن من أبسط مقومات الحياة الكريمة. ومن هذا المنبر، نعيد ونكرر أننا نهييب بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته كاملة وأن يتخذ خطوات فاعلة وعاجلة لحمايةهن وضمان حصولهن على حقوقهن الأساسية، وفي مقدمتها حقهن في العيش بكرامة وأمن وسلام.

أمامنا مسؤولية جماعية لتعزيز الإرادة السياسية وترجمتها إلى التزامات عملية لتنفيذ إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن كافة أجهزة الأمم المتحدة مطالبة بوضع سياسات حقوقية تضمن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مراحل صنع القرار. وعلينا أن نعمل لبناء بنية تحتية قوية تمكن النساء من الوصول إلى طاوولات المفاوضات بثقة وأمان وأن نوجه الدعم إلى الجهات الفاعلة التي تسهم في بناء وتحقيق السلام على أرض الواقع لضمان نتائج أكثر استدامة وشمولية.

وندعو إلى دعم المبادرات التي تعزز مشاركة المرأة في مسارات السلام المتعددة. ومن الضروري أن نعمل على إدماج النساء في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. إن النساء اللواتي يعملن في الخطوط الأمامية للصراعات يجب أن يكون لهن صوت في المفاوضات الرسمية. وعلينا، كدول أعضاء، أن نقدم التزامات واضحة لدعم هذه المسارات الشاملة.

إننا اليوم بحاجة ماسة إلى أدوات جديدة لمواجهة التحديات المتزايدة في عالمنا المتغير. وعلى الرغم من الفرص الواعدة التي تتيحها التكنولوجيا، فإنها تحمل في طياتها مخاطر جسيمة تهدد المشاركة الآمنة للنساء، خاصة من خلال العنف الإلكتروني والتشويه الإعلامي المتعمد. وفي هذا السياق، ندعو إلى تطوير منصات رقمية تضمن بيئة آمنة تتيح للنساء المشاركة بفاعلية في عمليات بناء السلام. كما نحث الدول الأعضاء على الاستثمار في برامج التثقيف الرقمي ومبادرات الأمن السيبراني بهدف حماية النساء من التهديدات الإلكترونية وضمان استمرارية مشاركتهن في جهود السلام دون خوف أو تقييد.

ثالثاً، يجب حماية النساء من الآثار الضارة الناجمة عن مشاركتهن الفعالة في حل النزاعات. وفي الواقع، على الرغم من أنه غالباً ما يتم الاحتفاء بهن كبطلات ويمكنهن الوصول إلى مناصب عليا، بما في ذلك في الرتب العسكرية، فإنهن قد يواجهن أيضاً الازدراء والتعالي، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات الجديدة التي أصبحت للأسف منصات للمضايقات والتشهير، في حين يمكن استخدام نفس الأدوات لإتاحة الفرص للنساء وتشجيع مشاركتهن النشطة في جميع المجالات، بما في ذلك حل النزاعات وتحقيق السلام.

أخيراً، فإن المملكة المغربية، التي اعتمدت خطة عملها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعكف على تنفيذها، هي عضو في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن ومجموعة الأصدقاء من أجل المساواة بين الجنسين، وموقعة على جميع الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان تقريبا، بما في ذلك القانون غير الملزم، وتحترم تماما التزاماتها الدولية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والنهوض باستقلاليتها وتظل ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة لورا - سانتوس (الفلبين) (تكلت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أثنى على رئاسة سويسرا وأهنئها على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً. وأشكر أيضاً مقدمات الإحاطات على عروضهن الثاقبة.

إننا على أعتاب مرحلة حاسمة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فقبل 24 عاماً، اعترف مجلس الأمن بالإجماع بالأثر غير المتناسب والفريد للنزاعات على النساء ومساهمتهن التي لا تقدر حق قدرها في السلام والأمن والتعافي. وفي العام المقبل، سنحتفل بمرور 25 عاماً على عملنا.

ويسر الفلبين أن تنضم إلى المجتمع الدولي في هذه الدعوة الهامة وأن تؤدي دوراً ريادياً في منطقتنا. لقد كانت خطة العمل الوطنية الفلبينية لعام 2010 بشأن المرأة والسلام والأمن هي الأولى في جنوب

لتحديد الثغرات والعقبات التي لا تزال قائمة ولإعادة تأكيد التزامنا المشترك بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

واسمحوا لي أن أقدم نسخة مختصرة من بيان وفد المغرب.

لقد أظهرت النساء تصميمهن الحازم على العمل من أجل السلام الدائم من خلال المشاركة بفعالية في الجهود المجتمعية والمبادرات المحلية لدعم وتعزيز السلام والمصالحة، حيث أنهم غالباً ما يسعون إلى إيجاد قنوات بديلة وأساليب غير تصادمية وحلول سلمية وشاملة للجميع لتسوية النزاعات، مع التركيز على الرفاه الجماعي. وهن يجلبن وجهات نظر فريدة وأساسية، ومن الطبيعي أن يكن آليات إنذار مبكر أساسية، يتم تفعيلها داخل وحدة الأسرة نفسها.. كما أن قدرتهن على اكتشاف مصادر التوتر وعلى تفسير التطرف وخطاب الكراهية تمنحن رؤية مفصلة للتهديدات الكامنة التي تهدد أمن المجتمع، مما يمكنهن من توقع مخاطر النزاع والاستجابة لها ويجعلهن جهات فاعلة رئيسية في منع العنف وتعزيز الحوار. وعلى الرغم من تلك الحقائق، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن. وقد استمعنا إلى الإحصاءات التي عرضتها مقدمات الإحاطات هذا الصباح في ذلك الصدد. وبالتالي، يجب ألا يُنظر إلى إشراك المرأة في عمليات السلام على أنه مجرد إجراء شكلي أو مطلب أخلاقي عرضي، بل يجب أن يُنظر إليه على أنه حق وضرورة أساسية واستراتيجية.

في الختام، أود أن أسلط الضوء على الملاحظات الثلاث التالية، على أمل أن تعزز الأهمية الرمزية ليوم الأمم المتحدة - 24 تشرين الأول/أكتوبر - النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً، لا يمكن التغلب على العقبات المتبقية أمام التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) إلا من خلال إرادة سياسية قوية والتزام حازم بالاحترام الكامل للحقوق الأساسية للمرأة.

ثانياً، يجب الاعتراف بالمرأة بوصفها شريكا على قدم المساواة في عمليات صنع القرار والوساطة وحل النزاعات.

في عمليات السلام. ونؤيد هذا التعهد تأييداً كاملاً وسنواصل اتخاذ خطوات لتشجيع وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جهود الوساطة وعمليات السلام.

وتؤكد الفلبين من جديد التزامها بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وستستضيف المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والسلام والأمن في مانيللا الأسبوع المقبل. ونعكف على تقييم ما حققناه منذ اتخاذ القرار 1325 (2000)، ونود إيجاد حلول للتحديات المستمرة التي تحول دون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في السلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا. **السيد بربابو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سويسرا على عقد هذه الجلسة وأشكر مقدمات الإحاطات على أفكارهن القيمة.

شكل القرار التاريخي 1325 (2000) خطوة هامة إلى الأمام في جعل المرأة في صميم السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام. ورغم إحرار تقدم كبير، لا تزال هناك تحديات عميقة. فلا تزال النساء والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر في العديد من حالات الطوارئ. وهذا واضح جداً في غزة، حيث تشكل النساء والفتيات أكثر من 70 في المائة من الضحايا المدنيين. وهم يتلقون الرعاية في المقام الأول من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ولذلك، أود أن أبدأ بتذكير واضح بأن أي هجوم على الأونروا هو هجوم مباشر على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، هناك حاجة إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال. ويسلط تقرير الأمين العام (A/2024/671) الضوء على العديد من التحديات - من التمويل الذي لا يمكن التنبؤ به إلى الإفلات من العقاب على العنف المرتكب ضد النساء والأطفال في النزاعات. ويجب أن نعزز التزامنا

شرق آسيا. كما اضطلعنا بدور مهم في إنشاء سجل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمرأة من أجل السلام في عام 2018 وفي وضع خطة العمل الإقليمية للرابطة بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2022. والأهم من ذلك هو أن الفلبين ترجمت أقوالها إلى أفعال وعينت امرأة في منصب كبير المفاوضين في الفريق الحكومي في عملية السلام مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وتكللت العملية بالنجاح وأدت إلى إنشاء منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي والتي تنعم بالسلام في مينداناو المسلمة.

إننا نتكلم من واقع التجربة ونحن نشارك في جلسة مجلس الأمن اليوم. فالمرأة تُحدث تغييراً على طاولة السلام. وتجلب مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة رؤى بالغة الأهمية في المناقشة لأن المرأة هي التي تتحمل عادةً عبء الحرب والإنعاش بعد انتهاء النزاع. وتؤدي مشاركة المرأة إلى إدراج أحكام المساواة بين الجنسين في اتفاقات السلام. وتولي المرأة أدواراً قيادية تؤدي إلى سلام دائم وقبول الشعب لاتفاقات السلام وتوليه زمامها على نطاق أوسع. فعندما كانت هناك حاجة لتقديم اتفاق السلام لمنطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة إلى الناس، كانت النساء في القرى هن من تولى مهمة زيادة تعريف الناس بها حتى يتولوا زمام عملية السلام. ولذلك، فيما يتعلق بمسألة المبادرات التي يمكن اتخاذها لعكس مسار التراجع بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام، نوصي بإدماج مفاهيم صنع السلام وبناء السلام والوساطة وحل النزاعات في التعليم والعمل المجتمعي على المستوى المحلي وعلى جميع المستويات الحكومية؛ والقضاء على الحواجز التي تحول دون مشاركة نساء الشعوب الأصلية والريفيات بشكل كامل وأمن في عمليات السلام؛ والسعي بنشاط إلى كفالة المشاركة الهادفة للمرأة في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

ويجب أن تلتزم القيادة بتمويل تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب اتباع نماذج التمويل التي توفر الدعم الطويل الأجل للنساء بانيات السلام. وفي هذا الصدد، ترحب الفلبين بإطلاق تعهد الأمين العام المشترك لزيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة

قلقنا البالغ إزاء حالة النساء والفتيات في أماكن عديدة من العالم، والتطورات في أفغانستان وميانمار وغزة والسودان تبعث على القلق بصفة خاصة. ففي أفغانستان، لا يُسمح للنساء بالتحدث في الأماكن العامة، ناهيك عن الاضطلاع بدور في السلام والأمن. وفي ميانمار، ما فتئ المجلس العسكري الحاكم يستهدف بصورة منهجية حقوق المرأة ومجتمع الميم الموسّع منذ الانقلاب في عام 2021. لكن معاناة المدنيين في هذه السياقات، بمن فيهم النساء والفتيات، بعيدة كل البعد عن أن تكون استثناء في عالم اليوم، كما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2024/671).

ومن مسؤوليتنا الجماعية اتخاذ إجراءات حازمة لكيلا يستمر تقييد المكاسب التي حققتها الأجيال في مجال المساواة بين الجنسين. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية نعتقد أنها ذات أهمية بالغة فيما نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين اتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

أولاً، نؤكد من جديد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة على جميع مستويات ومرحل اتخاذ القرار في مسائل السلام والأمن. وندعو الأمم المتحدة إلى دعم جعل مشاركة المرأة شرطاً معيارياً في جميع عمليات واجتماعات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة لا في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها فحسب.

ثانياً، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مستويات غير مقبولة من العنف والمضايقة والتخويف، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وعلينا أن نضع آليات مساءلة أقوى لحماية ممثلات المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان وضمان قدرتهن على الاستمرار في إرشاد عملية صنع سياسات السلام والأمن دون خوف من الانتقام.

ثالثاً، لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع واقعاً مأسوياً وأسلوباً من أساليب الحرب، وتتضرر منه النساء والفتيات بصورة غير متناسبة. وشهدنا في العام الماضي زيادة بنسبة 50 في المائة في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي جرى التحقق منها مقارنة

الجماعي بسد الفجوة وترجمته إلى إجراءات ملموسة في صورة سياسات مراعية للمنظور الجنساني. وتغخر إندونيسيا بمبادرتها بتقديم القرار 2538 (2019) الذي يدعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز دور النساء النظاميات والمدنيات على جميع مستويات حفظ السلام.

ثانياً، نحن بحاجة إلى الاستثمار في قدرات المرأة في عمليات السلام. والبيانات واضحة: يكون السلام أكثر استدامة عندما تشارك المرأة في عملية السلام. وبالتالي، فإن بناء قدرات وسيطات السلام أمر أساسي، إلى جانب دعم شبكات الوسيطات لتعزيز إعداد ونشر وسيطات ماهرات في جميع مراحل عمليات السلام. وبهذه الروح، تغخر إندونيسيا بإطلاق شبكة جنوب شرق آسيا للمفاوضات والوسيطيات في مجال السلام في عام 2019. وتظل إندونيسيا أيضاً ثابتة في دعم حقوق المرأة الأفغانية، حيث عقدت المؤتمر الدولي المعني بتعليم المرأة الأفغانية ووضعت برامج لبناء القدرات تركز على إدماج مشاركة المرأة، من بين مبادرات أخرى.

ثالثاً، يتعين علينا تهيئة بيئة مؤاتية للمرأة في جهود السلام. يشمل ذلك ضمان سلامة المرأة وأمنها في عمليات السلام وكفالة بيئة شاملة لحفظ السلام من النساء. وترى إندونيسيا أن ذلك في غاية الأهمية، حيث تخدم 192 امرأة إندونيسية من قوات حفظ السلام حالياً في ثماني بعثات للأمم المتحدة، منهن 81 في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

إن مستقبل السلام والأمن في العالم سيعتمد بشكل متزايد على الدور المحوري للمرأة باعتبارها صانعة سلام. فلنكن جميعاً قذوة يحتذى بها.

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد لورسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

أود أن أشكر مقدمات إحاطات اليوم اللاتي ذكرننا بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

يواجه العالم اليوم مستويات مثيرة للقلق من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ونعرب عن

الذي ينطوي على مزيد من الصعوبات والاتجاهات العالمية السلبية التي تهدد حقوق المرأة أكثر من أي وقت مضى.

والدليل واضح: إن مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن أمر حيوي. ومن الواضح ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين تنفيذ السياسات والعمليات التي تعالج هذه الحالة. ومن جانبنا، تظل نيوزيلندا ملتزمة بجميع عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة والتي تقتضي وتكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة وقيادتها في جميع مراحل ومستويات عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ويجب الحفاظ على ذلك لضمان ترجمة التمثيل إلى مشاركة مجدية.

وتواصل نيوزيلندا تنفيذ إجراءات لإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في القيادة في مؤسسات قطاع الأمن. فعلى سبيل المثال، عُينت وزيرة للدفاع في نيوزيلندا لأول مرة، كما عُينت أول امرأة في منصب قائد الجيش. وعلى الرغم من قصص النجاح، لا يزال على نيوزيلندا بذل مزيد من الجهد لضمان معاملة النساء على جميع المستويات بإنصاف واحترام والسماح لهن بتحقيق إمكاناتهن في المهن التي يخترنها. ولا يزال التحيز الجنساني موجوداً وليست نيوزيلندا بمأمن من العنف الجنساني داخل مجتمعاتها المحلية. ويجب أن نكون متيقظين بوجه خاص لجميع أشكال التمييز والتحيز الجنسانيين.

ختاماً، إن نيوزيلندا مصممة ومصرة على إدراج آراء النساء والفتيات في عمليات الأمم المتحدة للسلام بصورة مجدية. وقد كرر الأمين العام التزامه بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا تزال نيوزيلندا تؤيد تأييداً ثابتاً القرار 1325 (2000) وعمل مجلس الأمن على التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): إن المناقشة السنوية لهذا العام تتيح لنا فرصة ذهبية للتفكير في استمرار أهمية القرار 1325 (2000)، والاعتراف بالتحديات التي ما زلنا نواجهها في تنفيذه، وتقييم التقدم المحرز والثغرات التي لا تزال قائمة.

بالعام السابق. ويجب أن نحاسب مرتكبي هذه الأفعال الشنيعة وأن نتخذ موقفاً موحداً لضمان تحقيق العدالة والحماية للناجين. ونشجع في هذا الصدد على تجديد الدعم لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. إضافة إلى ذلك، تؤكد دول الشمال الأوروبي من جديد حق كل امرأة وفتاة في الحصول على الخدمات المنقذة للحياة دون تمييز، وعلى وجه الخصوص خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما في سياق النزاعات والأزمات الإنسانية.

ختاماً، إننا نواجه تحديات عميقة ولكن حلها ليس مستحيلاً. ولا تزال بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة تماماً بتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن دون المساواة بين الجنسين، لن نحقق السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطيت الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة المهمة اليوم، وأشكر مقدمات الإحاطات والأمين العام على التزامهم الثابت بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة كندا في وقت سابق باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

إننا نؤيد الدعوة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات في جميع جوانب السلام والأمن. ومما يخيب الأمل - ولكن ربما ليس مما يُستغرب - أن هناك فجوة متسعة بين الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة في جهود الحماية والسلام والواقع في الميدان. وذلك يبعث على خيبة الأمل بصفة خاصة نظراً لعدد الأزمات التي تواجه العالم وحجمها في أماكن مثل غزة ولبنان وإسرائيل وأوكرانيا والسودان وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر.

وليس الوقت الراهن مناسباً للتخلي عن دعم مشاركة النساء والفتيات في السعي لتحقيق السلام، على الرغم من المشهد الأمني

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، على الرغم من أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد وُضعت من أجل سياقات النزاع وما بعد النزاع، فإن مبادئها الأساسية تنطبق أيضاً في وقت السلم. وما فتئت كوستاريكا تدعو إلى اتباع نهج أوسع نطاقاً وتشدّد على ضرورة الاعتراف بدور المرأة ومراعاة وجهات نظرها في جميع مراحل السلام، بما في ذلك حالات بعد انتهاء النزاع. علاوة على ذلك، غالباً ما تُهمَّش آراء النساء في المناقشات بشأن الأمن. فعلى سبيل المثال، في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة - التي لا تزال المرأة تشكل ثلث المشاركين فيها في المتوسط - يجب علينا نحن الدول الأعضاء اتخاذ إجراء مدروس وحاسم لإزالة هذه الحواجز من أجل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في المناقشات التي تؤثر عليها مباشرة. كما أن إجراء مناقشات أكثر شمولاً سيؤدي إلى حلول أكثر فعالية.

ثانياً، لا يعالج أي من القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل كافٍ المسائل الرقمية، بما في ذلك قضايا مثل الفضاء السيبراني والتكنولوجيا ذات الصلة وآثارها على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد عرّضت بيئة الإنترنت النساء للعنف والإساءة بشكل غير متناسب. وتواجه النساء - سواء كنّ سياسيات أو مدافعات عن حقوق الإنسان أو مستخدمات عاديّات - مضايقات وتهديدات عبر الإنترنت يمكن أن تتصاعد إلى اعتداءات جسدية. وتحت كوستاريكا المجلس على جعل الفضاء السيبراني والتكنولوجيات الرقمية موضوع مناقشة مفتوحة لاحقة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى أن يتناول التقرير السنوي للأمين العام حول هذا الموضوع الفضاء السيبراني والتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية وتأثيرات الأحداث الإلكترونية.

ثالثاً، إن أشكال العنف عبر شبكة الإنترنت وخارجها متشابكة بشدة ويعزز بعضها بعضاً. لذلك يجب أن تصبح حماية النساء والفتيات من العنف الجنساني الذي تتيحه التكنولوجيا عنصراً محورياً في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويجب أن تُدمج كأولوية في خطط

العمل الوطنية والإقليمية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وسيطلب مثل هذا التحول من الدول إعادة التفكير في الكيفية التي تعالج بها المسائل التي كانت تعتبر تقليدياً شواغل محلية، مثل التأثير البشري للعنف الذي تدعمه التكنولوجيا، بدلاً من التركيز فقط على التهديدات الأمنية الخارجية. وقد أيدت كوستاريكا باستمرار اتباع نهج كلي إزاء القرار 1325 (2000). واعترفنا أيضاً بالترابط بين الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فإهمال أحدها يقوض الكل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة رونر - غروباتشيتش.

السيدة رونر - غروباتشيتش (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، بالإضافة إلى موناكو وسان مارينو.

وأود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى مقدمات الإحاطات، ولا سيما السيدة نو وجاستيس أوير، على مداخلتهن اليوم.

إن تقرير الأمين العام (S/2024/671) هو بالفعل قراءة واقعية. وتسلط الزيادة بنسبة 50 في المائة في عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق المتأثرة بالنزاع الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات. ويجب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وباستمرار، كما يجب احترام وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

يمول الاتحاد الأوروبي مشاركة المرأة وقيادتها من أجل السلام ويدعمها بنشاط. ونحن نسعى جاهدين لزيادة عدد الوسيطات والممثلات السياسيات، بما في ذلك داخل هياكلنا، وندعم الوسيطات من الداخل في العديد من البلدان. ونرحب بالتعهد المشترك بزيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في عمليات السلام، حيث أنه يتماشى مع تلك الجهود. إن مشاركة المرأة، سواء داخل اتفاقات السلام الرسمية أو خارجها، هو أمر حيوي. ومع ذلك، يجب علينا جميعاً بذل المزيد من الجهود لتقليل الحواجز المؤسسية التي

وتؤيد كرواتيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

استناداً إلى الميثاق من أجل المستقبل الذي تم اعتماده مؤخراً (قرار الجمعية العامة 1/79)، فإن مناقشة اليوم هي فرصة لتحديد أهم الالتزامات التي يمكننا العمل عليها الآن للتعبيل بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن الانتشار العالمي الحالي لانعدام الأمن، إلى جانب أوجه عدم المساواة القائمة والأعراف الاجتماعية التمييزية، يحد من مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة. وتتعرض النساء بشكل غير متناسب للعنف الجنسي والجنساني الذي تسهله التكنولوجيا في أحيان كثيرة جداً والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا. تتطلب تلك التحديات المتداخلة نهجاً شاملاً تدعمه صكوك قانونية فعالة وداعمة على المستويين الوطني والدولي. وينبغي أن يظل تعزيز آليات المساءلة لتوفير العدالة للضحايا أولويتنا، وينبغي أن نواصل دعم النهج المبتكرة التي تركز على الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ولكفالة احترام القانون الدولي، ينبغي أن نحافظ على التركيز العالمي على الأدوات والصكوك القائمة التي تعطي الأولوية للخبرة الفنية للمرأة ومشاركتها الكاملة في مفاوضات السلام. وقبل حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، تتمثل أولوية كرواتيا في زيادة تعزيز إطارها الوطني وتطوير خطة عملنا الوطنية الثالثة للجيل القادم للفترة من 2025 إلى 2029.

وأود أيضاً أن أشدد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم الدول الهشة أثناء انتقالها نحو السلام، بما في ذلك من خلال دعم المجتمع المدني والمنظمات النسائية على المستوى المحلي. لذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم تمويل صندوق بناء السلام ومبادراته المكرسة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة بيشكوففا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

تواجهها المنظمات النسائية المحلية - وهي خطوة رئيسية نحو مشاركة المرأة في بناء السلام.

وفي ضوء الذكرى السنوية التي تحل العام المقبل، يجب أن تتجاوز التزاماتنا وما يتصل بها من جهود التنفيذ تلك التي تم التعهد بها قبل 25 عاماً. ونحن بحاجة إلى كفالة مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام. ومما له نفس القدر من الأهمية قيادتها في جميع الجهود السياسية الأخرى لمعالجة النزاع، بما في ذلك في العمليات الرسمية وغير الرسمية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وهذا مبدأ أساسي في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولا يمكن المساس به.

وإلى جانب الأمم المتحدة، يجب علينا جميعاً أن نكون قذوة يحتذى بها، وأن نكفل إشراك المرأة دائماً في العمليات السياسية الحاسمة، لا سيما في سياقات مثل أفغانستان، حيث يتم فيها تجاهل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة وانتهاكها بشدة. إن كفالة المشاركة الآمنة أمر بالغ الأهمية. ويتطلب تهيئة بيئة مواتية التصدي للانتهاكات بصورة استباقية. ويجب ألا تُستخدم السلامة أبداً كذريعة للتمهيش. بدلاً من ذلك، إنها دعوة للعمل من أجل تدابير وقائية أقوى للسماح للمرأة بأخذ مكانها الصحيح في عملية صنع القرار. وينطبق ذلك أيضاً عند الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتعزيز مشاركة المرأة، مع إدراك أن جذور المضايقات والمعلومات المضللة القائمة على نوع الجنس لا تكمن في التكنولوجيا، بل في ثقافة أوسع نطاقاً من كراهية النساء والإفلات من العقاب والأعراف الاجتماعية السلبية.

وأود أن أختتم بالإعراب عن بالغ تقدير الاتحاد الأوروبي واحترامه للعمل الدؤوب والحيوي للغاية الذي تقوم به القيادات النسائية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبنائيات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. وسنواصل دعم عملهن وندعو الآخرين للقيام بذلك أيضاً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد تشوريتش هرفاتينيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة السويسرية على تنظيم هذه المناقشة وأشكر مقدمات الإحاطات الموقرات على مشاركتنا أفكارهن القيمة.

0,3 في المائة من المساعدات الثنائية. ولا بد من تغيير ذلك إذا كنا جادين بشأن الحفاظ على السلام.

وفي سياق التحضير للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، التزمت بلغاريا بتعزيز وتوسيع خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن لما بعد عام 2025، بما يضمن أن تكون شاملة للجميع وممولة تمويلًا مناسباً ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية. وللحفاظ على أولوياتنا في مجال المرأة والسلام والأمن بعد تلك الذكرى، سنعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على خطتنا من خلال إقامة شراكات طويلة الأجل مع المجتمع المدني وإدماج المرأة والسلام والأمن في استراتيجياتنا الدفاعية والسياسة الخارجية والتنمية.

وبلغاريا على استعداد تام للمساهمة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتجسيد روح القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015)، فضلاً عن توافق الآراء الذي تحقق مؤخراً حول ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79). وندعو الدول الأعضاء إلى تجديد إرادتها السياسية واتخاذ خطوات ملموسة لعكس مسار الاتجاهات السلبية المبينة في تقرير الأمين العام. في الختام، أود أن أعيد تأكيد قناعة بلغاريا بأن مستقبل السلام يعتمد على تمكين المرأة وحمايتها وإدماجها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر الرئيسة أمهيرد على ترؤسها لهذه الجلسة الهامة. وأنا ممتن للأمين العام غوتيريش على تقريره (S/2024/671) ولنائبه الأمين العام محمد على عرضها. كما أشكر المديرية التنفيذية بـحوث على إحاطتها وأشيد بقيادتها المستمرة في تمكين النساء والفتيات وحمايتهن في جميع أنحاء العالم. لقد استمعنا بعناية إلى مقدمي الإحاطات هذا الصباح.

تتحمل النساء والفتيات وطأة الحرب بصورة غير متناسبة، بدءاً من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وزيادة قابلية التأثر في

في البداية، أود أن أشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة وأشكر مقدمات الإحاطات على ملاحظتهن الثاقبة.

ونؤكد مجدداً التزامنا بتحقيق مشاركة المرأة في بناء السلام وفي حل النزاعات بشكل كامل ومتساو وهادف. وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2024/671)، فإننا نشهد تراجعاً مقلماً للغاية في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن. ففي عام 2023 وحده، سُجِّل أكثر من 170 نزاعاً مسلحاً، مما عرض 612 مليون امرأة وفتاة للخطر وتركهن في مواجهة العنف والفقر وانعدام الأمن. كما تضاعفت نسبة النساء اللواتي قُتلن في النزاعات المسلحة، وارتفعت نسبة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بنسبة 50 في المائة.

لا تزال بلغاريا قلقة من نقص تمثيل المرأة في عمليات السلام. فتُظهر الأدلة بشكل مستمر ارتفاع احتمالات تنفيذ اتفاقات السلام التي توقع عليها نساء واستمرارها لفترة أطول. بيد أن 26 في المائة فقط من اتفاقات السلام في عام 2023 قد تضمنت إشارات إلى المرأة أو إلى قضايا جنسانية، مما يسلط الضوء على اتجاه منذر بالخطر. ويجب أن نغير مسار هذا الاتجاه وأن نضمن إشراك المرأة، خاصة من المناطق المتأثرة بالنزاعات، حول طاولة المفاوضات كصانعة قرار على قدم المساواة مع الرجل، لا كمجرد مراقبة. علاوة على ذلك، ندرك أن للتكنولوجيا الجديدة طبيعة مزدوجة. ففي حين يمكن استخدامها لإعلاء صوت المرأة، فهي تُستخدم أيضاً كسلاح لاستهداف القائدات والناشطات وإسكاتهن. ويدعو بلدي، بلغاريا، إلى تشديد الضمانات لحماية النساء من المضايقات وحملات التضليل على الإنترنت التي تهدد مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية.

وبغية سد الفجوة بين الالتزامات والعمل، يجب أن نضمن أن مفاوضات السلام تشمل النساء والشباب بناء السلام منذ البداية. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في القيادة النسائية وضمان تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لمبادرات السلام التي تقودها النساء. ففي الوقت الراهن، لا يزال التمويل المخصص للمنظمات النسائية في المناطق المتأثرة بالنزاعات منخفضاً على نحو مثير للقلق، حيث لا يمثل سوى

الوساطة والعمل الإنساني وحماية المدنيين. كما يجب أن يستفيد المجتمع الدولي من نفوذه لتحفيز وتطوير المبادرات المراعية للمنظور الجنساني التي تُدرج وتعزز وجهات نظر النساء والفتيات واحتياجاتهن في النزاعات. لهذا السبب تقود دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة لإبراز وجهات نظر المرأة السودانية في إطار مجموعة "متحالفون من أجل تعزيز إنقاذ الأرواح والسلام في السودان" وضمان أن تكون جميع مساراتها مراعية للمنظور الجنساني.

تحصد الحرب الكارثية على غزة أرواح العديد من النساء والفتيات في كل يوم. إننا نفقد جيلاً من صانعات السلام. لذا نحن بحاجة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار لإخماد نيران هذا النزاع الذي بات يستعر الآن في لبنان والذي ينذر باندلاع نزاعات أخرى. ونحن بحاجة إلى السير نحو أفق سياسي. ويجب أن تشمل أي محاولة لتحقيق حل الدولتين مشاركة المرأتين الفلسطينيتين والإسرائيليتين.

مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، لم يعد مسار النقاعس عن العمل مقبولاً. لقد آن الأوان لإشراك النساء كعوامل سلام، لأن الاستثمار في مشاركة النساء والفتيات وإدماجهن بشكل كامل ومتساو وهادف هو استثمار في أمننا الجماعي واستقرارنا وقدرتنا على الصمود.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة مالفاني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا لسويسرا لمواصلة تقليد استضافة المناقشة السنوية المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن. إذ لا تعزز هذه المناقشة المفتوحة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فحسب، بل الأهم من ذلك أنها تقسح المجال أيضاً أمام مواصلة رصد وتقييم تنفيذها. ومن الجدير بالملاحظة اعتراف الأمين العام في تقريره (S/2024/671) بأن التقدم المحرز في العام الماضي في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليس بكاف. وهذا أمر مؤسف، ويدعونا إلى إعادة الالتزام بالتعجيل في تنفيذ هذه الخطة، لا سيما عشية الذكرى السنوية

حالات النزوح القسري إلى تزايد مخاطر انعدام الأمن الغذائي والمائي والمشقات الاقتصادية. وهذه ليست مجرد حقيقة، بل إنها تذكير واقعي بالآثار الجنسانية المترتبة على الحروب. ومع ذلك، تضطلع هؤلاء النساء والفتيات أنفسهن، مراراً وتكراراً، بدور أساسي في حل النزاعات وفي أوضاع ما بعد النزاع بصفتهن عوامل للتغيير وعوامل تمكين للسلام. ويجب علينا جميعاً الالتزام كل الالتزام بالاستفادة من الأدوار ووجهات النظر الفريدة التي تضفيها النساء صانعات السلام في بيئة سريعة التطور. وتحقيقاً لهذه الغاية، تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تقدم ثلاث توصيات.

أولاً، يتعين على مجلس الأمن إطلاق مبادرة أكبر لزيادة تعامله مع النساء والفتيات في سياقات النزاع. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الزيارات الميدانية التي يجريها المجلس من منظور جنساني أداة قوية للقيام بذلك. ففي العام الماضي، نظمت دولة الإمارات العربية المتحدة وسويسرا، بصفتهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، رحلة إلى جنوب السودان لفهم التوصيات فضلاً عن احتياجات النساء والفتيات في المنطقة وإثراء عمل المجلس بشكل أفضل. من هنا، تمثل هذه الرحلات وسيلة مهمة لتسهيل التفاعل المباشر بين النظام المتعدد الأطراف والنساء على أرض الواقع.

ثانياً، يجب أن نضمن مشاركة آمنة للمرأة في عمليات السلام، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. فالتكنولوجيا الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، تشكل أداة قوية لبناء السلام الشامل للجميع، كأن تسهل، مثلاً، التواصل مع النساء والفتيات في أقصى الأماكن النائية. وللمساعدة في تحقيق ذلك، يجب أن نضمن حماية النساء والفتيات وسلامتهن وأمنهن من مخاطر التعصب والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والتمييز بين الجنسين على الإنترنت. فكلنا سيستفيد من وجود مساحة رقمية شاملة للجميع، تكون فيها النساء والفتيات قادرات على المشاركة الكاملة والاستفادة من الفرص التي تسخرها التكنولوجيات الناشئة.

ثالثاً، إذا أردنا حل النزاعات بشكل دائم، فيجب أن نلتزم بدعم مشاركة المرأة على طاولة المفاوضات. وهذا يتطلب إشراكها في جهود

زيادة مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام. ونؤيد الرؤية المكرسة في هذا التعهد التي تسعى إلى زيادة عدد النساء المعنيات بقيادة عمليات الوساطة والمشاركة فيها. كما أنها تكمل الجهود التي تبذلها جنوب أفريقيا لبناء قدرات الوسيطات.

وتشهد دوراتنا التدريبية السنوية في مجال الوساطة والتفاوض للنساء المحليات والأفريقيات، وإطلاق شبكة جيرترود شوب للوسيطات في وقت سابق من هذا العام، على مساهمة جنوب أفريقيا في تهيئة فرص متكافئة للنساء في عمليات الوساطة. وختاماً، نشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل معاً للدفع قدماً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، دعماً للمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام وجميع جوانب المجتمع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد مياركا (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلت به سفيرة الاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع والبيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

بداية، أود أن أشكر سويسرا على عقد مناقشة اليوم، وأن أقول إننا كنا سنكون ممتنين لو تمكنت جميع المنظمات الدولية التي طلبت المشاركة من القيام بذلك.

بصفتي نائب رئيس مكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يؤسفني أنه على الرغم من تعهدات المجتمع الدولي المتكررة بضمن مشاركة المرأة في عمليات السلام، يحذر تقرير الأمين العام (S/2024/671) من أن التقدم الذي تحقق على مدى عقود يتلاشى أمام أعيننا. وبينما نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار التاريخي 1325 (2000)، تعتقد بولندا أن الدعوة إلى التعجيل في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لم تعد كافية. فيجب ألا يكون إشراك المرأة في عمليات السلام موضوعاً للنقاش بعد الآن، بل يجب إنفاذه. ويجب أن تكون قراراتنا السياساتية مستندة إلى التوصيات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني النسائية، بما في ذلك النساء

الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000). وفي هذا الصدد، تود جنوب أفريقيا تسليط الضوء على أربع مسائل ذات صلة.

أولاً، نشير إلى أن الإرادة السياسية هي الشرط الأساسي لكفالة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في عمليات السلام. ويجب أن ينبني التضامن الجماعي الذي يشمل النساء والرجال، وأن نعبر عنه قولاً وفعلاً. وإظهار هذه الوحدة بالغ الأهمية لتحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بشكل عام.

ثانياً، وكما هو معترف به في تقرير الأمين العام، يشكل نقص الموارد المالية أحد العوائق التي تحول دون تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لذا، نحن بحاجة إلى الاستثمار بقدر كاف في أنشطة السلام والأمن حتى نتمكن من مواجهة التراجع الواضح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالنظر إلى البيئة العالمية الحالية، حيث يتنافس عدد كبير من الطلبات على الموارد المتضائلة، لا بد من الابتكار في تعبئة التمويل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وثمة حاجة ملحة لاستكشاف مصادر بديلة للتمويل غير التمويل الحكومي. وقد اعترفنا أنه من دون عمليات سلام شاملة للجميع، سيكون تحقيق السلام أبعد مثلاً. فلنعمل إذن على دعم هذا الاعتراف بالموارد المطلوبة.

ثالثاً، لطالما شددت جنوب أفريقيا على ضرورة التركيز على منع نشوب النزاعات. وبالتالي، فإننا نؤيد منح دور أكبر للمرأة في جهود صنع السلام وبناء السلام. ولذلك، ستواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل أكبر في مجال بناء السلام، وإلى توفير التمويل اللازم والمبالغ المطلوبة لمواصلة دعم منظمات بناء السلام التي تقودها النساء والمشاريع المراعية للمنظور الجنساني.

رابعاً، تكرر جنوب أفريقيا دعماً للتدخلات الاستراتيجية، مثل استخدام الحصص والأهداف والنقاط المرجعية، للنهوض بالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام. ولتحقيق هذه الغاية، نود أن نرحب بتعهد الأمين العام المشترك الذي أطلقه اليوم

السلام، بينما يواجهن العنف المستمر. وشجاعتهم تعكس روح الشعب الأوكراني التي لا تلتين. لكن الشجاعة وحدها لا تكفي. فمن واجب المجتمع الدولي لا كفالة خروج النساء والفتيات الأوكرانيات أحياء من الحرب فحسب، بل تمكينهن من قيادة عملية إعادة بناء بلدهن أيضا. ويجب أن تكون عملية التعافي موجهة بأرائهن، بما يضمن شموليتها واستجابتها لاحتياجات جميع الأوكرانيين.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أنه لا يسعنا الوقوف مكتوفي الأيدي بينما يتم تجريد النساء والفتيات في أفغانستان، بشكل ممنهج، من حقوقهن الأساسية. إنهن يحرمن بلا رحمة من الحصول على التعليم وفرص العمل والمشاركة في الحياة العامة، ويتعرضن لبعض من أشد القيود وطأة وقمعا في العالم. وتتناقض حالتهم اليوم تناقضا صارخا مع ما كانت عليه خلال العقدتين السابقتين، عندما عزز الوجود الدولي لتحقيق الاستقرار بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بيئة مواتية لممارسة المرأة لحقوقها. ويتعين على المجتمع الدولي اليوم أن يضمن عدم نسيان النساء والفتيات في أفغانستان ومواصلة الإصغاء إلى آرائهن والعمل على تحقيقها، مهما حاول أصحاب السلطة إسكاتهن.

إن الدفاع عن حقوق النساء والفتيات مسؤولية جماعية، وعلينا جميعا أن نعمل على سبيل الاستعجال في هذا الصدد. وبولندا مستعدة للقيام بدورها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): ونحن نحتمي بمرور خمسة وعشرين عاما على اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) الذي دشّن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة، نجد أنفسنا أمام معضلة حقيقية على خلفية الأزمات والنزاعات المسلحة التي تزداد ضراوة مع تراجع جهود منع نشوب النزاعات وحلها بالطرق السلمية.

ولا شك في أن المرأة تتحمل العبء الأكبر وهي الأكثر تأثرا بهذه النزاعات، لتعرضها لأشكال متعددة من الانتهاكات والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي وتعرضها للتشريد والتهجير والنزوح القسري وفقدان

بانيات السلام وشبكات الوسيطات والقيادات النسائية الشابة العاملة على الأرض.

في إحاطات اليوم، سمعنا دعوة إلى زيادة الدعم لمشاركة أوسع وأكثر أمانا للنساء اللواتي يعملن على منع نشوب النزاعات والاستجابة للأزمات وبناء السلام في مجتمعاتهن. ولهذا السبب ساهمت بولندا بكل فخر، وللمرة الأولى هذا العام، في صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وتؤمن بولندا، باعتبارها عضوا حاليا في لجنة بناء السلام، إيماننا راسخا بأن السلام والأمن الدائمين يتطلبان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام وعلى جميع المستويات. فالشمولية ليست مجرد طموح نتطلع إليه، بل هي أساس المجتمعات القادرة على الصمود والمستقبل الذي يعمّه السلام.

للنزاع تأثير مدمر ولا يمكن التغاضي عنه على المدنيين، بما في ذلك النساء والفتيات. كما أن الارتفاع المروع في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي تحققت منها الأمم المتحدة يبرز ضرورة اتخاذ إجراءات على وجه السرعة. وفي هذا السياق الحرج، تدعم بولندا الممثلة الخاصة برامبلا باتن دعما كاملا، وتنتهي على قيادتها في مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لولايته.

ونتضامن مع شعب أوكرانيا الذي لا يزال يعاني من عواقب العدوان الروسي غير القانوني وغير المبرر. وبروعنا العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات الروسية، كما وثقته الأمم المتحدة. فهذه الجرائم ليست حوادث منفردة، بل هي جزء من نمط أوسع من العنف الذي يستهدف المدنيين، وفي هذا السياق النساء والفتيات بشكل خاص، في محاولة متعمدة لتفتيت النسيج الاجتماعي لأوكرانيا. كما أن الأضرار النفسية والجسدية التي تلحق بهؤلاء النساء لا حد لها، ولكن قدرتهن على الصمود لا تخفى على أحد. وكما أبرزت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الإحاطة التي قدمتها في وقت سابق اليوم، فإن العديد منهن يواصلن، على الرغم من الصدمة التي تعرضن لها، قيادة مجتمعاتهن المحلية وتنظيم الجهود الإنسانية والمشاركة في بناء

في الحياة العامة يمثل ضماناً لمنع نشوب النزاعات، حيث يسهم في حد ذاته في ترابط وتماسك المجتمعات واستدامة السلم المجتمعي.

وختاماً، ترحب مصر وتتضمن إلى مبادرة الأمين العام بإطلاق تعهدات لتفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المستويات الإقليمية والدولية في سبيل ضمان الوفاء بالتزاماتنا المشتركة في هذا المضمار، وفي سبيل ضمان استدامة السلام وإنجاز أهداف التنمية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها. نشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): تود بوروندي أن تشيد بالقيادة الممتازة لسويسرا بصفتها رئيسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

تعتقد بوروندي أن دور المرأة في بناء السلام يكتسي أهمية قصوى في السياق الحالي، حيث يحدث أكثر من 120 نزاعاً مسلحاً. وبالنسبة لبوروندي، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي، شكّل القرار 1325 (2000) نقطة تحول، كونه اعترف بالدور الأساسي للمرأة في بناء السلام والأمن. ولذلك، ترحب بوروندي بالقرار 1325 (2000) وتؤكد من جديد التزامها بضمان أن تشكل المرأة، التي غالباً ما تكون أول المتضررين من النزاعات، عنصراً فاعلاً لا غنى عنه في جهود السلام، سواء على مستوى بعثات الأمم المتحدة للسلام أو على المستوى الوطني.

ويتجسد التزام بوروندي بمشاركة أكثر من 15 000 امرأة بوروندية في منع نشوب النزاعات وتسويتها، لا بل إن مؤسسة أمين المظالم في بوروندي ترأسها امرأة. فتجوب هؤلاء النساء جميع أنحاء بلدنا، حيث يحشدن نساء أخريات في المقاطعات والبلديات ويهيئن حراكاً فعالاً من أجل السلام. ويضطلعن بدور حيوي في منع انشوب لنزاعات وحلها من خلال تيسير الحوار المجتمعي ودعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. كما أن هؤلاء النساء ممثلات بأعداد كبيرة في مجالس الأعيان في جميع أنحاء البلد، وبالتالي يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز التماسك الاجتماعي.

سبل العيش، إلى جانب تحملها الأعباء النفسية المترتبة على فقدان العائلات وتفكك الأسر جراء تلك الأوضاع.

لقد تفاقمت أوضاع النزاعات خلال العام الماضي بشكل ربما يكون الأكثر كثافة وعنفاً، بما يؤدي إلى تآكل أي جهود إقليمية أو دولية على مسار تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وليس أدل على ذلك من الاعتداء الوحشي الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة منذ ما يزيد على عام، والذي راح ضحيته ما يزيد على 31 000 من النساء والأطفال والمسنين. وقد امتدت رقعة الاعتداءات الإسرائيلية لتشمل جنوب لبنان، بما ينطوي عليه ذلك من اعتداءات على المدنيين واستهدافهم في انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دون رادع أو محاسبة.

إن الوضع في السودان ليس بأحسن حالاً مع استمرار النزاع المسلح لما يزيد على العام، وتراجع أفق التسوية السلمية، وتعرض النساء والفتيات لأشكال متعددة من العنف، إلى جانب تشريدهن وفقدانهن للبيئة الآمنة، حيث تشير التقارير الدورية إلى ضلوع الميليشيات المسلحة من دون الدول في ارتكابها بصورة وحشية.

تؤمن مصر بمحورية مشاركة المرأة كعنصر فاعل في صنع السلام، بما يشمل مساهمتها الفعالة في منع نشوب النزاعات وفي عمليات السلام وحفظ وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية. وقد ارتكزت مصر على هذه الرؤية لدى صياغة أول خطة عمل وطنية حول المرأة والسلام والأمن، والتي نحن بصدد الإعداد لإطلاقها بصورة رسمية قريباً، حيث تم الحرص في إعدادها على إجراء المشاورات مع أطراف متعددة من أطياف المجتمع والشركاء وهيئات المجتمع المدني. وتتضمن أولويات خطة العمل السعي لضمان المشاركة الفاعلة للمرأة وممارستها لدورها كطرف مؤثر في إحداث التغيير، وإدماج بُعد النوع عبر مراحل حفظ وبناء السلام وجهود التعافي بعد النزاعات.

وتشدد مصر على أهمية الالتزام بسياسة عدم التسامح المطلق مع حالات الاستغلال والعنف الجنسي في عمليات حفظ السلام. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن تمكين المرأة وتوفير الحيز الآمن والمفتوح لمشاركتها

السيدة هندلسوفا (تشيكيا) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد تشيكيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي ألقى باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أشكر سويسرا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم، كما أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم.

يقدم تقرير الأمين العام (S/2024/671) رؤى مثيرة للقلق. إذ يسلط الضوء على الانتهاكات المستمرة لحقوق المرأة على مستوى العالم والزيادة الكبيرة في عدد النساء اللواتي يُقتلن في النزاعات المسلحة وفي حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ولا تزال مشاركة المرأة في مفاوضات السلام والوساطة وحل النزاعات متدنية، ولذلك، يجب أن يبقى تنفيذ مبادئ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أولوياتنا.

إن تعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات وصونها والمساواة بين الجنسين أمران أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات لوقف التراجع الأخير عن التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في مجال حقوق الإنسان للنساء والفتيات، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لصون تلك الحقوق ودعمها، بما في ذلك في حالات النزاع وما بعد النزاع. ويجب علينا مضاعفة جهودنا لمنع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والتصدي لها، عبر شبكة الإنترنت وخارجها، وتقديم الجناة إلى العدالة. ولكي يتسنى لنا القيام بذلك بفعالية، علينا إقامة شراكات مع المجتمع المدني ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام وكفالة بيئة مأمونة لعملهن.

في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، سلطت الدول الأعضاء الضوء على ضرورة التعجيل بالوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيشكل الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) في العام المقبل فرصة فريدة للمضي قدماً بهذه الخطة، ومعالجة التحديات التي تواجه تنفيذها، بما في ذلك ضرورة توفير الموارد الكافية لركائزها الأربع.

ولا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين أولوية رئيسية في السياسة الخارجية التشيكية. منذ عام 2017، ما برحنا على الدوام ننفذ خطة

وسعياً إلى الربط بين السلام والتنمية، أنشأت بوروندي أيضاً مصرفاً استثمارياً خاصاً بالمرأة، مما يسهل حصول النساء ذوات الدخل المنخفض على الائتمان لدعم مبادراتهن الاقتصادية. ويتمشى هذا مع رؤيتنا لتمكين المرأة وتعزيز دورها المحوري في التنمية المستدامة. كما يتجلى التزام بوروندي بتعزيز دور المرأة كصانعة حقيقية للسلام من خلال التدابير المتخذة لكفالة مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة للسلام. وفي هذا الصدد، واستناداً إلى خبرة بوروندي الواسعة في بعثات حفظ السلام المعقدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي والصومال وأماكن أخرى، أنشأت كتيبة مكونة بشكل رئيسي من النساء ووحدتين تعمل فيهما بالكامل ضابطات شرطة مدربات تدريباً جيداً ومستعدات للانتشار حيثما دعت الحاجة.

وأخيراً، تود بوروندي أن تشدد على أن إشراك المرأة في العمليات السياسية وفي الوساطة ليس مفيداً فحسب بل ضروري، حيث أن المرأة تقدم دائماً وجهات نظر قيمة، مما يعزز الحوارات الشمولية ويسهم في التوصل إلى اتفاقات سلام أكثر استدامة. وفي هذا السياق، يجب الاعتراف بأن المرأة المشاركة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات تضطلع بدور متعدد الأوجه. فالمرأة تبني الجسور بين الأطراف المختلفة وتعزز الثقة وتستخدم أساليب مبتكرة لحل النزاعات. كما أن قدرتها على التعامل مع الآثار اليومية للنزاع وإدماج أصوات الفئات الضعيفة ضرورية لبناء سلام دائم وحقيقي.

مع ذلك، وعلى الرغم من تلك المساهمة التي لا يمكن إنكارها، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الإطار التشغيلي لصنع السلام وفي بعثات الوساطة الرسمية. بالنسبة لبوروندي، يجب تنفيذ القرار 1325 (2000) على الصعيد الداخلي من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتغلب على التحديات التي تواجه تمثيل المرأة على جميع مستويات منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، إذا كان من أمل في تحقيق نجاح أكبر في عمليات السلام وإرساء أسس سلام أكثر صلابة وشمولاً ومستقبل أكثر سلاماً وعدلاً للجميع.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تشيكيا.

الوسيطات. والواقع أن مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة هادفة تتطلب بذل جهود هادفة، حتى قبل الحاجة إلى عمليات السلام، مثل تحليل الصراع القائم على نوع الجنس، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مرحلة من مراحل العملية، ودعم القيادات النسائية، وبناء السلام، ومؤازرة المدافعات عن حقوق الإنسان.

ثانياً، في ذلك الصدد، فلنتوقف لحظة لنعترف بكيفية إسهام النساء في إسرائيل وفلسطين - وهن الضحايا الأوائل في كثير من الأحيان - في عملية السلام في الشرق الأوسط في الماضي، ونشدد على أهمية ضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في أي خفض للتصعيد أو وقف لإطلاق النار، أو أي جهود أخرى للتفاوض على السلام في الشرق الأوسط.

ثالثاً، وبالمثل، تتطلب مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في التعمير بعد انتهاء الصراع بذل جهود هادفة، حتى قبل التوصل إلى حل للصراعات والأزمات. وهذا لا يتطلب التركيز على التعمير المادي فحسب، بل أيضاً على إعادة البناء الاجتماعي. يتعين علينا التفكير في إيجاد حيز آمن في سياق تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف المنزلي، أو المسائل الأخرى ذات الصلة، مثل: من يتحمل العبء الأكبر من أعمال الرعاية، وهل جميع المهن متاحة للنساء؟ وتتيح الفترات الانتقالية لما بعد الصراع فرصاً حاسمة للقضاء على جوانب الإجحاف التاريخية التي تعاني منها المرأة عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في الحكم والنظم السياسية، والانتعاش الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والعدالة، وسيادة القانون. وبطبيعة الحال، فإن نوافذ الفرص هذه لا تظهر فحسب؛ بل إنها تظهر أيضاً في إطار الفرص السانحة. إنها تتطلب إعداداً دقيقاً وإرادة سياسية قوية ودعماً مرة أخرى للقيادات النسائية والمنظمات الشعبية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

في الختام، بينما نواجه أزمات مستمرة في أوكرانيا وهائتي واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين بلدان أخرى، وينبغي ألا ينصب تركيزنا على الحاضر فحسب، بل أيضاً يتعين علينا أن نتطلع إلى الأمام ونستعد لتعزيز المساواة بين الجنسين في الفترات الانتقالية.

العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن لكون المرأة التشيكية قوة دافعة حاسمة ومصدراً للمعرفة لا غنى عنه. ونقوم حالياً بإعداد الطبعة الثالثة من خطة العمل الوطنية بالتعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. إن هدفنا تعزيز البعد المحلي للجوانب المتعلقة بالأمن الجنساني، بما في ذلك عواقب العدوان الروسي في أوكرانيا على النساء والفتيات، اللواتي وجد العديد منهن مأوى في التشيك. نناقش أيضاً الحاجة إلى التعبير بشكل كاف عن التحديات الحالية والناشئة وتعزيز القدرة على الصمود. إذ أننا جميعاً نواجه تهديدات أمنية جديدة، بما في ذلك تغير المناخ والأزمات الصحية وقضايا الأمن السيبراني. وغالباً ما تؤثر هذه التحديات بشكل غير متناسب على النساء والفتيات وتعمق من عدم المساواة بين الجنسين. ولذلك، يجب أن ندرج أصواتهن في معالجة تلك القضايا لتحقيق الأمن والاستقرار.

في الختام، ستواصل التشيكية العمل على تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في صنع القرار الأمني على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كاردون دي ليشتبوير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

إزاء خلفية المستويات القياسية للنزاعات المسلحة، والاستبداد المتزايد، والتصدي العالمي لحقوق الإنسان للنساء والفتيات بكل تنوعها. بعد مرور ما يقرب من 25 عاماً من اعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فقد أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. أود أن أركز على ثلاث نقاط بصفتي الوطنية

أولاً، على الرغم من الالتزامات المتكررة، نشهد ركوداً، إن لم يكن تراجعاً، فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في السلام والأمن. وترحب بلجيكا بالتوصيات المحددة لمعتكف شبكات

التحديات، تعطي لاتفيا أولوية لتمكين المرأة في تعاونها الإنمائي من خلال التركيز على محور الأمية الرقمية، والاستفادة من خبرتها الراسخة في تعزيز سلامة المعلومات ومحو الأمية الإعلامية.

علاوة على ذلك، تؤيد لاتفيا تأييدا تاما محاكمة مرتكبي الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاضطهاد الجنساني، أمام المحكمة الجنائية الدولية، وتدعو إلى المساءلة عن انتهاكات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب أن نعتد نهجا ينطوي على تعدد أصحاب المصلحة، وأن نشرك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية في بناء القدرة على الصمود أمام تهديد المعلومات المضللة وعواقبها.

في الختام، إننا إذ ندنو من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، سيصبح العام المقبل فرصة فريدة لتجديد التزامنا والتعجيل بالتنفيذ الكامل لهذا الالتزام التاريخي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السفير بيريوسيل والوفد السويسري على رئاستهما الناجحة جدا لمجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى الدعوة إلى عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشكر أيضا الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على أفكارهم القيمة.

سيصادف العام المقبل مرور 25 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000). لذلك، الوقت مؤاتٍ للتأمل في إنجازاتنا وهفواتنا والنظر في مسار العمل في المستقبل. لقد شكل القرار 1325 (2000) نقطة تحول. لقد وضعت قضايا المرأة في صلب المناقشة العالمية بشأن منع نشوب الصراعات، واعترف القرار، لأول مرة، بأن المرأة ليست ضحية للحرب فحسب، بل إنها أيضا عنصر فعال في إحلال السلام والاستقرار. وتتضح بجلاء آثار الجهود التي بذلت في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

وانضم عدد متزايد من الدول الأعضاء إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واعتمدت تلك الدول سياستها ذات الأربع ركائز. وتم

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد إيجيس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لسويسرا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن. كذلك أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم المنيرة. وتؤيد لاتفيا البيانين الذي أدلت به السفارة المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والواقعي والذي يُبرز حقيقة لا يمكن إنكارها، ألا وهي أننا لم نفلح بعد في جهودنا. لذلك، من الحيوي أن نجتمع اليوم لنؤكد من جديد أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ما فتئت لاتفيا ثابتة في التزامها بالمبادئ المكرسة في هذه الخطة وتعتبرها أولوية عليا بوصفها بلدا مرشحا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من 2026 إلى 2027. ونحض على اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في جهود السلام العالمية، مع التشديد على المشاركة الهادفة للمرأة على جميع المستويات، ولا سيما في عمليات صنع القرار الرفيعة المستوى.

وبالنظر إلى خبرة لاتفيا الميدانية، نود أن نركز على تأثير التكنولوجيا الرقمية على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد أصبحت أدوات الاتصال الرقمي عاملا حاسما في تمكين الشمولية في الوساطة، وتمكين صناعات السلام من اقتسام رؤاهن والمشاركة في صنع القرار. ومع ذلك، مع تقدم التكنولوجيا، تتزايد أيضا مخاطر المعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي، مما يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها وبعيدة الأثر. وهذا الاتجاه يبعث على القلق بسبب التآزر المحفوف بالمخاطر بين المعلومات المضللة القائمة على نوع الجنس وشتى أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والذي غالبا ما يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب. تهدف حملات التضليل في كثير من الأحيان إلى تشويه سمعة الناجحين أو التقليل من شأن الفئات أو تبرير أعمال العنف. واستجابة لتلك

ومنذ عام 1990، قتل أكثر من 100 000 رجل وامرأة وطفل كشميري في جامو وكشمير المحتلة. وتوجد أدلة موثقة على أن قوات الاحتلال الهندية استهدفت النساء الكشميريات. بالإضافة إلى تخويف النساء وقمعهن، وقد استخدمت القوات الهندية الاغتصاب كسلاح حرب لعقاب وإذلال المجتمع بأكمله. ومن بين أسوأ هذه الحوادث اغتصاب 25 امرأة كشميرية في قريتي كونان وبوشبورا الكشميريتين التوأمن في عام 1991، حسبما أُبلغ عنه على نطاق واسع. وقد تم توثيقه في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعامي 2018 و 2019، وفي وسائل الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. وتزداد معاناة النساء الكشميريات تعقيدا عندما يُختطف أفراد أسرهن، بمن فيهم الأطفال، في غارات منتصف الليل، وتحتجزهم قوات الاحتلال بصورة غير قانونية وتعذبهم، بينما تترك النساء، اللائي يخضعن لقيود متواصلة على الحركة والاتصالات، لمشاهدة أطفالهن يعانون بلا حول ولا قوة.

لا بد من إيلاء أهمية وأولية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لإنهاء معاناة النساء الرازحات تحت الاحتلال الأجنبي، سواء في كشمير - أو في غزة أو الضفة الغربية أو في فلسطين بأسرها، التي تتعرض لحرب إبادة جماعية. ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته وأن يعالج الحالة الأليمة وغير المقبولة للنساء والفتيات الرازحات تحت الاحتلال الأجنبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): تقدر السلفادور عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وتشكر النساء اللواتي قدمن إحاطات إعلامية في مجلس الأمن هذا الصباح.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

إن بناء السلام أولوية ملحة في عالم لا تتواصل فقط فيه الصراعات المسلحة من دون توقف، بل للأسف تنتشر أيضا. ومن

احتواء العنف ضد المرأة في حالات الصراع في عدة مناطق من مناطق الصراع. وازداد عدد النساء اللائي يعملن بصفة ممثلات خاصات ومبعوثات خاصات. وقد تحسنت مشاركة النساء العاملات في حفظ السلام. وتوسعت مشاركة ممثلات المجتمع المدني في بناء السلام.

لا تزال باكستان ملتزمة التزاما قويا بالنهوض بالمنظور الجنساني في جميع أعمال الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وكان بلدي أول من أيد إعلان الأمين العام عن الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث حدد الإعلان موضوع المرأة والسلام والأمن بوصفه أولوية مركزية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اقترن التزامنا السياسي بخطوات عملية في الميدان. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، أرسلنا إلى أفريقيا أول فريق مشاركة مجتمعية مؤلف من النساء بالكامل، وأخذ زمام العديد من المبادرات الناجحة، بما في ذلك التدريب المهني للطلاب المحليين والمعلمين والنساء.

في السنوات الأخيرة، فإن عددا متزايدا من النساء الباكستانيات يعملن في حفظة السلام بصفة طبيبات وممرضات وشُرطيات. كانت شرطيتنا، شاهزادي غلفام، أول من حصل على جائزة حفظ السلام الدولية للشرطة النسائية في عام 2011. ولا يزال حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة المدربون تدريبا عاليا واحترافيا، بمن فيهم حفظة السلام الإناث، يتحلون بأعلى المعايير في الوفاء بولايات حفظ السلام وحماية جميع القطاعات الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء، من العنف في بعض أخطر حالات الصراع وأكثرها تعقيدا.

بينما أحرز تقدم كبير، لا سيما على الجبهة المعيارية، في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا يزال العالم مكانا خطيرا جدا بالنسبة للنساء والفتيات، اللائي كثيرا ما يجدن أنفسهن عالقات في دوامة الحروب والعنف التي لا تنتهي، مما يعرضهن بشدة للعنف الجنسي. وتحدث أفضع الانتهاكات ضد النساء والفتيات في حالات الاحتلال الأجنبي، لأن أحد الأهداف الرئيسية للاحتلال الأجنبي يتمثل في إخضاع السكان الرازحين تحت الاحتلال، والنساء والفتيات الأكثر ضعفا من بينهم. وهذا هو الحال في جامو وكشمير المحتلة.

اقتصاديا، باتباع نهج دورة الحياة الذي يشمل أيضا النساء المسنات اللاتي كثيرا ما يتخلفن عن الركب. ويجب علينا أيضا أن نستثمر في التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، اللاتي يواجهن قدرا أكبر من الحرمان في جميع أنحاء العالم.

أما على الصعيد الوطني، فتعمل السفادور حاليا على تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2022-2024 وتقوم حاليا بصوغ خطة عملها الوطنية الثالثة. أطلقنا أيضا دورة تهدف إلى تعزيز معرفة المشاركين في هذه الخطة المهمة. ستتوفر الدورة في البداية للمؤسسات في لجنة التنفيذ، لكننا نأمل أيضا في توسيع المشاركة فيها في المستقبل. ويجري العمل على تنفيذ مبادرات أخرى مهمة بدعم من منظومة الأمم المتحدة من خلال صندوق بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نغتنم هذه الفرصة لإبراز أهمية تمويل بناء السلام في سياق الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في الختام، نجدد التزامنا بالنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن هذا المنطلق سيحضر بلدي المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والسلام والأمن الذي سيعقد الأسبوع المقبل في الفلبين، ونحن ندرك التزام ذلك البلد بهذه الخطة المهمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): تشيد البرازيل بسويسرا على اختيارها موضوع المرأة والسلام والأمن لمناقشة اليوم المفتوحة، وتشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية المنيرة.

اضطلعت المرأة تقليديا بدور حيوي في منع نشوب الصراعات والوساطة. ويجب أن نضاعف الجهود لدعم عملها وضمان عدم إجراء محادثات سلام بدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى وأمنة. يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في السلام والأمن تحدي المعايير والقوالب النمطية الجنسانية المترسخة بعمق لأنها تديم استبعاد المرأة وتهميشها. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا من أجل تعزيز التغيير الثقافي والاجتماعي الإيجابي

هنا، يسرنا أن مناقشة اليوم المفتوحة قد انعقدت، وأن السفادور كانت مشاركة نشطة في هذه الجلسات خلال السنوات القليلة الماضية. ويرى بلدي أن هذا المنبر يتيح للدول الأعضاء فرصة ممتازة لتجديد التزامنا الجاد بالقرار 1325 (2000) وقراراته اللاحقة، التي شكلت معالم بارزة نحو زيادة مشاركة المرأة المجدية في جميع مراحل عمليات السلام. وتشير الأدلة الدامغة إلى أن اتفاقات السلام التي تشمل مشاركة المرأة مشاركة هادفة أقوى وتدوم لفترة أطول. اليوم يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من عمليات السلام التي تشارك فيها النساء بوصفهن طرفا فاعلا رئيسيا - وليست متفرجات.

وعلاوة على ذلك، نعتبر جدول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خطة شاملة، وبالتالي نعزز إدماجها ليس في مجلس الأمن فحسب، بل أيضا في اللجان والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وحفظ السلام وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادئ الواردة في ميثاق المستقبل، ولا سيما الإجراء 19، الذي يشدد على ضرورة التعجيل بتنفيذ الالتزامات الواردة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

على الرغم من أننا أحرزنا تقدما كبيرا، لا تزال هناك حواجز تعوق مشاركة المرأة مشاركة نشطة وذات مغزى. ولهذا السبب من المهم جدا بالنسبة لنا أن نواصل البحث عن حلول مبتكرة، مثل المنصات الإلكترونية، لتعزيز إشراك المرأة في عمليات السلام، مع ضمان أن تكون تلك الأماكن آمنة ويمكن لجميع النساء الوصول إليها. ومن المهم جدا أيضا إدماج مبادئ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في نشر عمليات السلام. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن بلدي، الذي يُعد أكبر بلد مساهم بأفراد شرطة في منطقتنا، قد حقق التكافؤ بين الجنسين في نشر مراقبين في البعثات السياسية الخاصة.

منع نشوب الصراعات يتطلب منا معالجة الأسباب الجذرية للصراعات مع مراعاة شتى أشكال عدم المساواة والتمييز الهيكلي الراهنة. ويتعين على الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء أن تعالج بصورة شاملة مسألة الاستبعاد وأن تعطي أولوية لتمكين المرأة

في مؤتمر سان فرانسيسكو، لن نتمكن من تحقيقه بدون مساعدة المرأة. إن البرازيل، بوصفها مؤيدا قويا للوساطة وعضوا في الشبكات الأيبيرية - الأمريكية وشبكات المخروط الجنوبي للوسيطات، على استعداد للعمل مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والشركاء الآخرين لجعل التعهد الذي أطلق اليوم إسهاما رئيسيا في الوساطة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مملكة هولندا.

السيدة تهذيب - لي (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن

أشكر سويسرا على تنظيم حدث اليوم بمناسبة يوم الأمم المتحدة، وأن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين ينتمون إلى المجتمع المدني على عملهم الذي لا غنى عنه وشجاعتهم الهائلة.

تؤيد مملكة هولندا البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

في عالم يحترق، المرأة مفتاح السلام. هذه النساء مثل زينب، وهي وسيطة محلية في العراق، تستخدم التعاليم الدينية والقضايا في التاريخ الإسلامي لحل النزاعات القبلية. وفي نيجيريا، تمكنت النساء الناشطات في شبكات إدارة السلام من الحد من العنف بين المزارعين والرعاة وبين الجماعات العرقية والدينية. وفي إطار العملية السياسية السورية، فإن المجلس الاستشاري للمرأة السورية لدى المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا يؤدي دورا محوريا. تعمل القيادات النسوية المشاركة في مسارات مختلفة معا، مما يساهم في إحلال سلام أكثر شمولا واستدامة. هذه أمثلة تمكينية لملايين النساء المؤثرات في جميع أرجاء العالم ومع ذلك، فإن جهودها لبناء السلام واستدامته نادرا ما تحظى بتقدير حقيقي. فالمساحات والهياكل والأعراف التي يهيمن عليها الرجال تخلق جدراننا مرئية وغير مرئية أمام مشاركة المرأة. وبلدي، مملكة هولندا، مصمم على المساعدة في جعل عمليات السلام أكثر شمولا وقابلية للبقاء والاستدامة. وأود أن أبرز ثلاثة مجالات للعمل.

أولا، يتخذ بناء السلام أشكالا ومظاهر عديدة. ويجب أن نعترف بجهود وأصوات النساء بكل تنوعهن وأن نقدرها وندعمها. ويجب أن

الذي يدعم حقوق المرأة ومشاركتها في تلك الميادين، من بين ميادين أخرى عديدة.

وبصفتي رئيسا للجنة بناء السلام، أهيب بجميع الأعضاء مراعاة المشورة الخطية (انظر S/2024/757) التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى المجلس في معرض الإعداد لجلسة اليوم. وإلى جانب إبراز خبرة المرأة في مختلف جوانب بناء السلام، وليس فقط في القضايا الجنسانية، تشجع لجنة بناء السلام أيضا الأعضاء على اعتماد أهداف لإدماج المرأة.

إننا إذ نقترّب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، تكرر البرازيل دعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أعضاء من أجل تعميم اللغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مختلف القرارات. وفي العام الماضي، عندما تشرفت البرازيل برئاسة المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، شككنا في السردية القائلة بأن هذه الخطة تخص عددا قليلا من البلدان (انظر S/PV.9452). الواقع أن بلدان الجنوب في العالم، بما في ذلك البرازيل، قامت بدور رائد في إدماج المساواة بين الجنسين في عمل مجلس الأمن، وهو أحد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ينبغي ألا ننسى محنة النساء في الوقت الراهن في العديد من مناطق الصراع. تسترعي البرازيل على وجه الخصوص، الانتباه إلى الخطر الذي تواجهه النساء والفتيات الفلسطينيات، في ضوء مشاريع القوانين التي تجري مناقشتها حاليا في الكنيست والتي يمكن أن تجعل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى غير قادرة على الوفاء بولايتها وتسبب المزيد من المعاناة للشعب الفلسطيني.

وتؤمن البرازيل بقوة الحوار. لذلك، نشيد بتعهد الأمين العام المشترك بزيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام. ومن دواعي فخري أن أعلن أن البرازيل تؤيد هذه المبادرة الحسنة التوقيت، لأن العالم يحتاج إلى السلام أكثر من أي وقت مضى. وإدراكا منا لذلك، كما قالت بيرثا لوتز، المندوبة البرازيلية

العالمية الثانية. وحتى في منطقتنا، في ميانمار، تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني للهجوم. فمُنذ استيلاء الجيش على السلطة، أُلقي القبض على أكثر من 5 000 امرأة وأجبرت مئات المدافعات عن حقوق الإنسان على الفرار.

أود أن أعتنم هذه الفرصة مستهلا بياي بتوجيه الشكر إلى سويسرا على قيادتها لهذه المسألة خلال رئاستها لمجلس الأمن. إن بناء السلام واستدامته لم يكونا على الإطلاق أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يكمن في صميم نجاحنا. وقد أظهرت الدراسات مرارا وتكرارا أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام تجعل إحلال السلام أكثر احتمالا وأكثر دواما. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن متقهقرا. ما زلنا نشهد تراجعا متزايدا ضد حقوق الإنسان للنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، وهذا يتعارض مع المبادئ الأساسية التي تضم مجتمعنا العالمي معا. وأستراليا ملتزمة بأربعة مجالات رئيسية ترمي إلى التعجيل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولا، تناصر أستراليا المساءلة عن الجرائم القائمة على نوع الجنس. وفي الشهر الماضي، شددت أستراليا، مع ألمانيا وكندا وهولندا، على مسؤولية أفغانستان بموجب القانون الدولي عن انتهاكات حقوق النساء والفتيات. إننا إذا فعلنا ذلك، فقد بعثنا برسالة واضحة مفادها أننا لن نقبل عالما تُمحي فيه النساء والفتيات من المجتمع.

ثانيا، تدعم أستراليا المبادرات التي تقودها النساء لحل النزاعات وحماية النساء العاملات في مجال بناء السلام. وفي جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، تعمل هذه الشبكات على زيادة مشاركة المرأة، مما يؤدي إلى نتائج أقوى لحل النزاعات، واعترافا بذلك، التزمت أستراليا بتقديم نحو مليوني دولار لإنشاء شبكة الوسيطيات في منطقة المحيط الهادئ. وبتسخير المعرفة والقوة المحلية للمجتمعات المحلية المتضررة، ساعدت هذه المبادرة بلدان المحيط الهادئ على الاستجابة للتحديات المتزايدة التي يفرضها تغير المناخ..

تقدر أدوارهن المختلفة، سواء أكان ذلك من خلال الهياكل الرسمية في العمليات السياسية أو من خلال المسارات غير الرسمية. ويجب علينا جميعا أن نكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمنظمات المحلية التي تقودها النساء والمنظمات النسوية في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتقديره وتضخيمها.

ثانيا، لا يقتصر دور المرأة على الحق في المشاركة؛ يعتمد بناء السلام وصنع السلام على قيادة المرأة ومشاركتها. يتعين علينا وضع الشروط المسبقة التي تمكن المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية. وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الاستقرار والازدهار وتخفيض العنف. وفي ضوء ذلك، من الأساسي الحصول على الصحة العقلية، والدعم النفسي والاجتماعي والصحة العامة، والحقوق الجنسية والإنجابية. ثالثا وأخيرا، لا يمكن للسلام أن يزدهر أبدا في سياق تظل فيه النساء والفتيات والرجال والفتيات وأعضاء مجتمع المثليات والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم) عرضة للعنف. ويجب علينا جميعا أن نعمل على منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك في حالات الصراع. وتشمل جهودنا تحسين الوصول إلى العدالة والمساءلة، وفرض العقوبات، ومكافحة المعايير الجنسانية الضارة، مع وضع احتياجات الناجين ووجهات نظرهم ورغباتهم في صميم اهتماماتهم.

في الختام، تلتزم مملكة هولندا التزاما شديدا بتنفيذ القرار 1325 (2000)، كما يتضح من سياستها الخارجية النسوية وخطة عملنا الوطنية، لأننا ببساطة لا نستطيع تحمل استبعاد المرأة والتخلص من مفتاح السلام. فلنجعل جميعا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للعام القادم معلما نفخر به جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يسر أستراليا أن تدلي بدلوها في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تجري في ظل خلفية من أعلى مستويات الصراع العالمي منذ الحرب

تجري المناقشة المفتوحة هذا العام في سياق مستويات قياسية من النزاعات المسلحة والواقع الحاد لتغير المناخ. إننا نشهد تصاعداً في رد الفعل العالمي ضد المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، مع انخفاض التمويل الضروري للمنظمات النسائية. لا تزال أيرلندا ثابتة في دعمها لمنظمات المجتمع المدني المحلية - العمود الفقري لجهود منع النزاعات وبناء السلام. يتم استبعاد النساء بكل تنوعهن من عملية صنع القرار وصنع السلام. فأولئك اللاتي تتأثر حياتهن بشكل كبير بالنزاعات المسلحة هن أيضاً اللاتي أصواتهن أكثر تهميشاً.

في الشرق الأوسط، تتفاقم خطورة النزاع وحجمه بشكل مطرد. في غزة، قُتل عدد من النساء والأطفال أكثر من أي نزاع آخر خلال العقد الماضيين. من المتوقع أن تلد ما يقدر بـ 52 000 امرأة حامل دون الحصول على الرعاية اللازمة، حيث دُمرت المستشفيات والعيادات. كيف يمكن أن نتكلم عن المشاركة المتساوية في صنع القرار عندما يتم تقييد حقوق المرأة الأساسية بشكل صارخ، بما في ذلك حقوقها في الصحة الجنسية والإنجابية؟ إن وصول المساعدات الإنسانية أمر ملح، ويجب أن تكون احتياجات المرأة في صميم استجابتنا. ونؤكد دعمنا الثابت لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا الصدد.

تواجه النساء والفتيات في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهابتي أهولاً تفوق التصور يوماً، مع مستويات غير مسبوقة من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. يجب أن نضمن محاسبة الجناة، بما في ذلك من يفشلون في منع استخدام العنف الجنسي كسلاح، من خلال وسائل تقوم على الحقوق وترتكز على الضحايا.

في أفغانستان، تقوم حركة طالبان بتجريد النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية بشكل منهجي ومحوهن من جميع جوانب الحياة العامة. ونحن، كمجتمع دولي، نقع على عاتقنا مسؤولية اعتماد جميع الأدوات المتاحة لعكس ذلك، وضمان إشراك أصوات النساء والفتيات الأفغانيات في عملية صنع القرار في مستقبل بلدهن.

تركز المناقشة اليوم على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بيئة متغيرة وأكثر تعقيداً من أي وقت مضى. وبينما

ثالثاً، نعتقد أن الوقت قد حان لتسريع الجهود الرامية إلى نشر المزيد من النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتبؤهن مناصب قيادية، مما يجعلهن في الخطوط الأمامية لبناء سلام دائم. وفي حين أن مشاركة المرأة في حفظ السلام تسير في الاتجاه الصحيح، فإنهن ما زلن لا يشكلن سوى 8 في المائة من معتمري الخوذ الزرق بشكل عام. كان دعمنا لصندوق مبادرة إلسي حافزاً رئيسياً لهذا التغيير. إن التكافؤ بين الجنسين في حفظ السلام ممكن، ولكن فقط إذا ما حملنا أنفسنا المسؤولية.

رابعاً، إننا ندعم الجهود التي يبذلها شركاؤنا العالميون لتنفيذ إجراءات السلام والأمن المراعية للمنظور الجنساني. يسعدني أن أستراليا قد وافقت مؤخراً على تأييد سياسة حلف الناتو لعام 2024 بشأن المرأة والسلام والأمن. ويُعد هذا الارتباط إشارة واضحة على دعم أستراليا للالتزام الناتو المستمر بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في الختام، ومن خلال مشاركتنا مع الشركاء - سواء منظمات مثل حلف شمال الأطلسي، وشركائنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وشركائنا العالميين أو مع المجتمع المدني الذي تقوده النساء - تواصل أستراليا التقدم في خطة عملنا الوطنية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. تؤيد أستراليا إلى الدعوات للانتقال من القول إلى الفعل. لن تنفذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من تلقاء نفسها. إن النساء بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والناجيات وقادة المجتمعات المحلية هن أكبر وأكثر الفئات التي يمكن التعويل عليها من أجل السلام. لم يعد بإمكاننا إلا أن نقدم لهن دعمنا الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة غيلسينان (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات لهذا الصباح، ولا سيما السيدة نو، ممثلة شبكة السلام النسائية، التي تتحدانا جميعاً في كلماتها عن الحقائق التي تواجهها المرأة في ميانمار، بما في ذلك محنة شعب الروهينغيا، أن تتحول الإرادة السياسية إلى تنفيذ ملموس.

أن يستثمر في تدابير المساءلة التي تعتبر ضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب.

يمكن للمرأة أن تؤدي، وهي تؤدي بالفعل، دوراً محورياً في تعزيز منع نشوب النزاعات وكسر حلقة النزاع والعمل على تحقيق السلام المستدام على العديد من المستويات. وتدل الجهود الحثيثة التي تبذلها النساء، ولا سيما الشابات منهن، على ذلك. ليس لديهن امتياز انتظار اللحظة المناسبة للتصرف، بل يجب أن يغتنم كل فرصة لتعزيز السلام. ويمكننا أن نتعلم من عزمهن من خلال ضمان قيادة المرأة ومشاركتها على جميع مستويات الوساطة والتفاوض، والتصدي بشكل أفضل للأعمال الانتقامية، ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم المجتمع المدني المحلي الذي تقوده النساء. يمكننا إحراز تقدم في تنفيذ التزاماتنا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بريتهوفر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي، وبالنيابة عن مجموعة أصدقاء القرار 1325.

إننا نقدر أيما تقدير جهود سويسرا لعقد المناقشة السنوية المفتوحة لهذا العام بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر نائبة الأمينة العامة المساعد، السيدة سيما بوخ، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والقاضية إيفي أوير، والسيدة واي واي نو، المؤسسة والمديرة التنفيذية لشبكة السلام النسائية، على بياناتهن ورؤيتهن الشاملة.

ويشكل تقرير الأمين العام (S/2024/671) قراءة مروعة، ويواصل الاتجاه السلبي الذي ساد في السنوات الأخيرة حيث كانت نتائج كل تقرير أسوأ من سابقه. إن التقدم الذي تحقق بشق الأنفس على مدى عقود من الزمن يضيع منا. يتعين علينا بشكل جماعي أن نقوم بما هو أفضل، وأن نعتبر ذلك بمثابة جرس إنذار. تماشياً مع الأسئلة الإرشادية لهذه المناقشة، أود التركيز على ثلاث نقاط.

أولاً، سأركز على الالتزامات. عشية الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار

نتطلع إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب علينا أيضاً تكيف استراتيجياتنا لمشاركة المرأة، المصممة خصيصاً لأنواع محددة من عمليات السلام، إذا أردنا تنفيذ أهداف الخطة بفعالية. نقدم ثلاثة اقتراحات في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن نواصل الضغط من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جهود بناء السلام على جميع المستويات، بدءاً من العمليات غير الرسمية إلى اتفاقات وقف إطلاق النار إلى مفاوضات السلام الشامل. وباستثناء كولومبيا، لم تشارك امرأة في توقيع اتفاقيات السلام المبرمة في عام 2023 إلا في 1,5 في المائة منها. ومع ذلك، ندرك أن مشاركة المرأة أمر أساسي لتحقيق سلام شامل ومستدام. ولذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء إلى أن تكون قدوة يحتذى بها، وأن تطالب بمشاركة المرأة بشكل مباشر في عمليات السلام.

ثانياً، يجب أن نبذل جهداً أكبر لضمان المشاركة الآمنة. ففي كثير من الأحيان، تواجه النساء أعمال انتقامية وترهيباً، مما يؤدي إلى استبعادهن من المنتديات الرئيسية ويضر بجهودنا الجماعية نحو السلام. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. وبالمثل، نعلم أن الاستماع مباشرة من النساء بانيات السلام أمر حيوي. لا يمكن استخدام مخاوف الحماية كأساس للتنازل عن المشاركة، بما في ذلك في المجلس. يجب علينا وضع تدابير ملموسة للتصدي للأعمال الانتقامية، عبر الإنترنت وخارجها.

ثالثاً، يجب إعطاء الأولوية لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والمساءلة عن هذا العنف. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي والنزاعات، فإننا نشيد بالعمل الحيوي الذي يقوم به مكتبها، وكذلك مستشارو الأمم المتحدة في الشؤون الجنسانية ومستشارو الأمم المتحدة لشؤون حماية المرأة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وندعو إلى مواصلة تقديم الدعم والخبرة لضمان الفعالية على مستوى منظومة الأمم المتحدة في التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. يجب على المجتمع الدولي

النساء من مختلف المناطق التواصل وإنشاء الشبكات والمشاركة في التدريب وتبادل الخبرات عبر الإنترنت. أما الجانب الآخر للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في هذا الصدد، فهو أنها غالباً ما تديم بطابعها التحيزات الجنسانية ويمكن استخدامها في العنف والتحرش الجنسي والجنساني عبر الإنترنت. وقد أطلقت الحكومة النمساوية مؤخراً منصتين على الإنترنت تهدفان تحديداً إلى دعم النساء: مركز استشاري على الإنترنت يسمى "نساء يسيدين المشورة للنساء"، حيث يقدم خدمات استشارية قانونية ونفسية، وجلسات ندوات جماعية، ومكتب مساعدة لتزويد الفتيات بالدعم النفسي والاجتماعي يسمى "MoNa".

لم يقل أحد قط أن وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن موضع التنفيذ سيكون أمراً سهلاً. إننا ندعو بانتظام أعضاء المجلس على وجه الخصوص وجميع الدول الأعضاء إلى إبقاء هذه المسألة قيد نظرهم الفعال وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإذا ما تكاتفنا جميعاً معاً، فإن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام والعمليات الانتقالية ستكون ممكنة التحقيق، وبالتالي سيكون السلام سلاماً مستداماً وشاملاً للجميع في نهاية المطاف.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائبة المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيدة ناصرية الفليتي: سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بداية بتهنئتك على رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر وعلى تنظيمكم لهذه الجلسة الهامة، والشكر منصور إلى مقدمي الإحاطات في إطار هذا البند الهام.

يأتي انعقاد جلستنا هذه بعد مرور عام كامل من المأساة المستمرة من القتل والتدمير الممنهج والتهميش القسري والإبادة الجماعية في غزة. عام هدرت فيه كرامة المرأة الفلسطينية وانتهكت حقوقها كاملة لتكون أيقونة لنساء العالم في تحمل وبمفردها وطأة ويلات هذه الحرب الشعواء، وتداعياتها الإنسانية من قهر وعنف وتشريد وعذاب وأسر، تحت ظروف كارثية تتعدم فيها أدنى مقومات الحياة الكريمة.

التاريخي 1325 (2000)، يتعين علينا إعادة تركيزنا على حقوق الإنسان للنساء والفتيات وعلى الإطار المعياري الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن. وهذا يتطلب إرادة سياسية قوية وسيادة متينة للقانون. لقد تعهدت النمسا بتقديم أكثر من 11 مليون يورو في سياق ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، وزادت تمويلها متعدد السنوات لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني من 5 ملايين يورو إلى 9,7 ملايين يورو حتى عام 2025. كونوا على ثقة بأن النمسا ستظل ملتزمة بقوة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام، وستساهم بهمة في تنفيذ القرار 1325 (2000) وقرارات متابعته.

ثانياً، سأركز على المبادرات الملموسة. من أجل تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والفعالة للمرأة بكل تنوعها في عمليات السلام، يجب دعم المرأة على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات. تلتزم النمسا بتمكين المرأة على مستويات القاعدة الشعبية ودعم منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية. من خلال تمويلنا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمول النمسا مشاريع مختلفة لدعم القيادات النسائية المحلية والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات في أوكرانيا وأفغانستان على وجه الخصوص. كما يجب تشجيع المرأة على تولي أدوار قيادية في أعلى المناصب السياسية والقضائية والعسكرية. فالقدوة مهمة جداً في هذا الصدد. لا تزال النمسا ملتزمة بزيادة عدد النساء من السياسيات والقاضيات والعسكريات، بما في ذلك النساء في صفوف الأفراد العسكريين اللاتي يرسلن في بعثات حفظ السلام. ومن المهم جداً أيضاً اتباع نهج ثلاثي يضمن التعاون بين القطاعات الإنسانية والإنمائية والسلام. كما تعد حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية شرطين أساسيين لتمكين المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية.

ثالثاً، فيما يتعلق بالأدوات، توفر التقنيات الحديثة إمكانيات جمة يمكن أن تساعد في جلب النساء إلى طاولة المفاوضات. وأحد الجوانب هو أن البيانات والأدلة المستندة إلى الأبحاث بشأن ما يصلح وما لا يصلح أصبحت أكثر سهولة في الوصول والتشارك المباشر، مما يسد الفجوة بين النظرية والتطبيق. كما أنه من الأسهل بكثير على

أولويات المنطقة، والعمل بشكل دؤوب، جنباً إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، من أجل حماية النساء أثناء الصراعات المسلحة وتعزيز مشاركتهن في عملية صنع وبناء واستدامة السلام الشامل، وذلك من خلال خلق العديد من المبادرات الإقليمية الهامة والرائدة، وعلى رأسها تأسيس "الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام" كمبادرة جادة تدعم دور النساء في الوساطة والجهود الدبلوماسية، بالإضافة إلى تحديث الجامعة العربية في عام 2023 الإستراتيجية الإقليمية حول المرأة العربية والأمن والسلام، التي تعد حجر الأساس لتنفيذ الأجندة الأممية للمرأة في المنطقة، لتواكب المستجدات الطارئة على الساحتين الإقليمية والدولية.

تعتقد الجامعة العربية جازمة أنه قد حان الأوان لتدخل حاسم من مجلسنا هذا، والمجتمع الدولي لإنقاذ النساء والفتيات في المنطقة، وحمايتهن من تداعيات التصعيد العسكري الدائر على الأرض، وفقاً لقرار للقرار 1325 (2000)، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتعزيزاً منها لذلك، وفي إطار أعمال الآليات الخاصة، لدى مجلسكم، بصفته الجهة المنوط إليها حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن الجامعة العربية، من منطلق إيمانها بالدور الرئيسي لهذا المجلس، فإنها تدعو إلى: أولاً، ممارسة كافة الضغوط اللازمة لأجل التعجيل في الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار في غزة وفي لبنان، ورفض التهجير القسري، والسماح بدخول كافة المساعدات الإنسانية بدون معوقات، وذلك في إطار تحمل هذا المجلس مسؤولياته في رفع الظلم وإنهاء الاستعمار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ثانياً، العمل على تعزيز عملية إشراك المرأة وبشكل أكثر شمولية في كافة جهود صنع وبناء السلام واستدامته في المنطقة تنفيذاً للخطة الدولية للمرأة والأمن والسلام، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك عبر تعزيز وتشجيع العمل لتنفيذ برامج الإدماج بشقيها الاقتصادي والإنساني، وإعادة إدماج المرأة سياسياً للدفاع عن حقوق نظيراتها من النساء، بمن فيهن اللاجئات والنازحات، وضحايا النزاعات، لضمان استقرارهن على المدى الطويل. ثالثاً، تعزيز العمل الجماعي لمعالجة العوائق التي تحول دون مشاركة

وعلى الرغم من اعتماد مجلسنا هذا للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2735 (2024)، وإصدار محكمة العدل الدولية رأياً الاستشاري المؤكد للطبيعة الاحتلالية الاستيطانية لإسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد بقي الوضع، وللأسف الشديد، جامداً مرواحاً مكانه، في ظل عدم التزام إسرائيل في تنفيذها لهذه القرارات، أو حتى اعترافها بها؟

وفي ضوء هذا الشلل والجمود في عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، دفعت ولا تزال المرأة الفلسطينية الصامدة المرابطة الثمن باهظاً جداً جراء استمرار ممارسات الاستعمار الإسرائيلي، واعتداءاته المتواصلة بحقها وحق أولادها وأسرتها منذ أكثر من 75 عاماً. وتصاعدت هذه الممارسات بسبب الصمت الدولي على الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، بل وشجعها أكثر على التمادي في التتكيل بالنساء والفتيات الفلسطينيات اللاتي لم يقطعن الأمل من مجلسنا هذا، ولا يزلن ينتظرن منه الحلول الممكنة.

وفي ضوء هذا الصمت المطبق إزاء ما يحدث من دمار وإبادة، وقع ما كنا نخشى وقوعه جميعاً، فقد تحركت يد القتل والتخريب، والعدوان الإسرائيلي، لتبدأ من غزة والقدس والضفة الغربية، مروراً بسورية، وصولاً إلى لبنان الذي هو الآخر يتعرض مواطنيه إلى تصعيد عسكري إسرائيلي همجي، لم يروا مثيلاً له منذ عقدين. وتتحمل نساؤه وبناته أيضاً تبعاته دماراً ونزوحاً، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، ناهيك عما تعانيه المرأة العربية وأطفالها من عبئ كبير، لتدفع ثمن ما يجري في السودان واليمن في مواجهة الأزمات الإنسانية الأخطر في العالم نتيجة الحروب المشتعلة، والصراعات الدائرة، وعدم الاستقرار على الأرض.

كل تلك الأزمات دفعت بجامعة الدول العربية وأمينها العام إلى مواصلة عملها لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، لحماية المرأة العربية من كافة أشكال العنف أثناء الحروب والصراعات التي تعرفها المنطقة، حيث لم تدخر جهداً في دعم الأجندة الأممية للمرأة وفق نهج شمولي يتماشى مع

واعتمدت العديد من البلدان خطط عمل لتطوير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني، ولكن لا تزال المرأة غائبة عن عمليات بناء السلام، ولا تزال العسكرة تتزايد. اختتمت إسبانيا خطة عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، ونعمل حالياً على الخطة الثالثة، مع الأخذ في الاعتبار الثغرات والتحديات التي ظهرت عند تنفيذ الخطة السابقة.

القيود المفروضة على تعليم النساء والفتيات وحرية حركتهن وحققهن في العمل غير مقبولة. وهي تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان لها تأثير خطير على حياة النساء والفتيات. من الضروري العمل على المساواة، بما في ذلك على الجرائم الجنسية. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي في المقام الأول خطة وقائية، بما يتماشى مع خطة الأمين العام الجديدة للسلام. وفي هذا السياق، فإن لإسبانيا تاريخاً طويلاً من التعاون في تطوير أنشطة التدريب للوسيطات في أمريكا اللاتينية. وقد امتدت هذه الجهود لتشمل غرب أفريقيا والشرق الأوسط. أنشأنا مع المكسيك وعشرات الدول الأيبيرية - الأمريكية في عام 2023 الشبكة الأيبيرية الأمريكية للوسيطات من أجل توفير التدريب وإنشاء لجنة من الخبرات في مجال الوساطة. وحماية المرأة في سياقات الأزمات، بما في ذلك في البيئة الرقمية، هي أفضل وسيلة لتمكينها من المشاركة.

إننا نشيد بشجاعة المدافعات عن حقوق الإنسان وقائدات المجتمع المدني، اللواتي يواصلن رفع أصواتهن على الرغم من التهديدات والترهيب اللذين يتعرضن لهما. وفي إسبانيا، مثلت النساء نصف ما يزيد على 400 مدافع عن حقوق الإنسان استفادوا من برنامج الحماية والمأوى المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان. كما استضفنا أيضاً 2 000 من النساء الأفغانيات، بمن فيهن مدافعات عن حقوق الإنسان وقاضيات وصحفيات.

ومن أجل تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب تعيين المزيد من النساء في المناصب القيادية على المستوى الوطني وفي المنتديات المتعددة الأطراف، مثل هذه المنظمة. هذا العام، تتأسس

الحقيقية والفاعلة للمرأة في حل النزاعات، وبناء السلام واستدامته من خلال الدفع نحو المزيد من تمويل شبكات وسيطات السلام لمواصلة أنشطتها، وضمان إشراك المرأة في مفاوضات السلام داخل مناطق النزاع، وجعل هذه الشبكات منصة دولية موازية وداعمة لمجلسنا هذا. وختاماً، فإن الجامعة العربية كمنظيراتها من المنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، لا تزال تتطلع إلى رؤية منطقتنا خالية من مظاهر الموت والحروب والدمار، ودوامات العنف، والإبادة، وتتطلع أيضاً لأن نكون جميعاً هنا شهوداً على اليوم الذي تنتهي فيه معاناة المرأة في الشرق الأوسط وفي العالم كله، وبما يضمن الأمن والسلم لشعوب المعمورة كافة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): نحن ممتنون للرئاسة السويسرية على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم.

وتؤيد إسبانيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل كندا الذي تكلم باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، التي ننتمي إليها. وأود أن أطرح عدداً من الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

وفي ظل الأزمات متعددة الأقطاب، نشهد تراجعاً تدريجياً عن حقوق المرأة، بما في ذلك ما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما جاء في تقرير الأمين العام المعروف اليوم (انظر S/2024/671). تؤثر الزيادة في النزاعات في جميع أنحاء العالم بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. يشير التقرير إلى مختلف سياقات النزاعات والأزمات الإنسانية. وجميع البيانات مثيرة للقلق. وتضمنت الهجمات التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حالة عنف جنسي. إن ثلثي إجمالي الضحايا في غزة هم من النساء والأطفال. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم تسجيل أكثر من 123 000 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي في عام 2023. كما أن الأرقام الواردة في التقرير بشأن العنف الجنسي في هايتي وإثيوبيا مثيرة للقلق أيضاً.

المرتبطة بالنزاعات. وما نزلنا بعيدين عن تحقيق إشراك المرأة في أدوار صنع القرار في مجال السلام والأمن. وبالمثل، فإن تمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن غير كافٍ.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، إن مشاركة المرأة في بناء السلام - من المشاركة السياسية والقيادة على مستوى القاعدة الشعبية إلى الأمن والتمكين الاقتصادي - أمر ضروري. فالمرأة تعطي الأولوية لرفاهية المجتمع والعدالة الاجتماعية والتعليم، مما يؤدي إلى اتفاقات سلام أكثر شمولاً ودواماً. تكتسي الإرادة السياسية القوية أهمية بالغة لضمان مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وحفظ السلام وعمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ثانياً، يجب أن نعطي الأولوية لتحليل النزاعات المستجيب للنوع الاجتماعي والإصلاح القطاعي وأنظمة الإنذار المبكر للتخفيف من العنف ضد المرأة. سيؤدي دمج المزيد من النساء في قوات الأمن إلى آثار إيجابية.

ثالثاً، هناك حاجة ماسة إلى زيادة الدعم المالي لتنفيذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. يجب تعزيز الهياكل على جميع المستويات لدعم خبرات المرأة مع تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والنساء بانبيات السلام والجهات الفاعلة في مجال السلام. وينبغي تسخير قدراتهن الرقمية والتكنولوجية لحماية وتعزيز أصوات النساء ومشاركتهن.

ولطالما أيدت نيبال بهمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي عام 2011، كنا أول بلد في جنوب آسيا يعتمد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرارين 1325 (2000) و 1820 (2008). تؤكد خطة عملنا الوطنية الثانية، التي اعتمدت في عام 2022، على محورية مساهمة المرأة في جميع جوانب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وباعتبار نيبال أكبر بلد مساهم بقوات وأفراد شرطة، فهي لا تزال ملتزمة بزيادة مشاركة المرأة في قوات حفظ السلام والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما ساعد التمثيل السياسي المتزايد للمرأة في نيبال في دفع هذه الخطة الحيوية إلى الأمام.

إسبانيا، إلى جانب المكسيك، مجموعة السياسة الخارجية النسوية في نيويورك، وتشجع التناوب بين الجنسين في رئاسة الجمعية العامة. وعلى مدار ما يقرب من 80 عاماً من وجود المنظمة، لم تتأسس الجمعية العامة سوى أربع نساء، ولم تشغل أي منهن منصب الأمين العام. لذلك، نؤيد تولي امرأة منصب الأمين العام القادم.

في التوصيات النهائية لتقرير الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) التي تحل العام القادم، يورد الأمين العام في التوصيات الختامية سلسلة من المقترحات للالتزامات الدول الأعضاء، بما في ذلك تدابير لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، ودعم المرأة في البلدان التي انسحبت منها بعثات حفظ السلام وتعزيز المساواة. ستواصل إسبانيا إحراز تقدم بشأن التزاماتها لتحسين تنفيذ القرار 1325 (2000). لا يمكننا الانتظار 25 سنة أخرى حتى تتمكن النساء والفتيات من التمتع بحقوقهن المشروعة.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد ثابا (نيبال) (تكلت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكر الرئاسة السويسرية على الدعوة إلى عقد المناقشة المفتوحة اليوم، وأعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاملة والمتبصرة.

إن دور المرأة حاسم في تحقيق السلام والأمن المستدامين. ومشاركتهن في بناء السلام أمر حيوي، ولا سيما في بيئة اليوم المليئة بالتحديات، التي تتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية والمستويات القياسية من النزاعات المسلحة وتغير المناخ. سنحتفل العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000). يدعو ذلك القرار التاريخي إلى إشراك المرأة بشكل منهجي في المنع والحماية والمشاركة وبناء السلام. كما يؤكد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) على الدور الحاسم للمرأة كعنصر من عناصر السلام، ويتعهد بتعزيز مشاركتها في بناء السلام وحل النزاعات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فقد تفاقمت مواطن الضعف لدى النساء والفتيات. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تزايد عدد الإصابات بين النساء في النزاعات وارتفاع حالات العنف الجنسي

السلام، تماشياً مع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028.

ثانياً، نحث جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على ضمان حصول جميع النساء والشابات والفتيات في حالات النزاع على الخدمات الأساسية، مثل التعليم الجيد والتوظيف والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

ثالثاً، يجب علينا أن نتصدى جماعياً للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات والدفاع عنها. وندعو إلى الاحترام والتطبيق الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإلى القضاء على جميع أشكال العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني والممارسات الضارة والاتجار بالبشر. إن اتباع نهج يركز على الناجين أمر أساسي لاستعادة السلامة والكرامة، وضمان الوصول إلى العدالة والمساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تصادف العام المقبل، هي فرصة لتقييم التقدم المحرز وتقييم الثغرات والالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة. ومشاركة المرأة وقيادتها تسهم في تحقيق ديمقراطيات أكثر قوة وسلام أطول أمداً. ولذلك، تؤيد مجموعة بلدان ميكتا بقوة وتدعم التدابير المستهدفة للنهوض بالمساواة الجوهرية وبناء سلام شامل ومستدام. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في هذا الصدد.

(تكلمت بالإسبانية)

سأتكلم الآن باسم بلدي، المكسيك.

نشكر سويسرا على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن قضية تمثل أولوية بالنسبة لبلدي، كما نشكر نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتهما الإعلامية.

في الختام، أود أن أكرر أن قيادة المرأة ومرونتها وتصميمها توفر لنا طريقاً للمضي قدماً في عالمنا المتطور. إن الاعتراف بدور المرأة وإشراكها في بناء السلام ليس مجرد مسألة عدالة؛ إنما ضرورة استراتيجية لتحقيق السلام الدائم. فلنستثمر في السلام من خلال الاستثمار في المرأة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة مارديرو خيمينيس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة بلدان ميكتا، وهي المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا، والمكسيك بصفقتها رئيسة المجموعة.

ونعرب عن تقديرنا لسويسرا لدعوتها إلى عقد مناقشة اليوم.

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أولويات برنامجنا عبر الإقليمي. تترك بلدان المجموعة الدور الرئيسي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في حفظ السلام وبناء السلام. يجب أن تكون المشاركة والقيادة الكاملة والمتساوية والمجدية والأمنة للمرأة في جميع مراحل بناء السلام واستدامته هي القاعدة وليس مجرد فكرة لاحقة.

ولسوء الحظ، وكما أكد الأمين العام في أحدث تقرير له عن الموضوع (S/2024/671)، لا تزال المرأة تواجه عوائق مترسخة تحول دون مشاركتها المباشرة في عمليات السلام والعمليات السياسية. تكافح المرأة والمنظمات التي تقودها النساء من أجل الحصول على التمويل الكافي والموارد الأخرى، بينما يستمر الإنفاق العسكري في النمو. وفي الوقت نفسه، على الرغم من وجود اهتمام أكبر بالتهديدات والعنف الذي تواجهه المدافعات عن حقوق الإنسان، فإن هذا العنف لا يزال في ازدياد.

نود أن نبرز ثلاث نقاط. أولاً، ستواصل مجموعة ميكتا الدعم القوي لانخراط جميع النساء ومشاركتهن وقيادتهن المجدية في جميع جوانب عمليات السلام، بما في ذلك من خلال شبكات الوساطات الإقليمية والمحلية للنساء، فضلاً عن زيادة نشر النساء في عمليات

والسلام المستدام والاعتراف به على الصعيدين الدولي والوطني. ثانياً، يجب أن نكفل إعطاء الأولوية لأصوات النساء وخبرتهن وقدراتهن في مفاوضات واتفاقات السلام. ثالثاً، يجب إشراك الشباب في جهود الوساطة وبناء السلام. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري إقامة أوجه تآزر بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والأجندة الخاصة بالشباب والسلام والأمن.

ويبقى لي فقط أن أدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى توحيد قواها للاستفادة من الذكرى الخامسة والعشرين للقرار الذي أفضى إلى جدول أعمال اليوم وتحقيق نتائج ملموسة في الأجل القصير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة ديل أغويلا كاستيو (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): تشكر غواتيمالا حكومة سويسرا ورئيسها على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. ونقدر الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدمتها نائبة الأمين العام أمينة محمد والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث وممثلات شبكات السلام النسائية.

تكرر غواتيمالا التزامها بالقرار 1325 (2000) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبعد ما يقرب من ربع قرن على اتخاذها، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه كفالة المشاركة الكاملة والأمن للمرأة في عمليات السلام. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأنه من خلال تعددية الأطراف والإرادة السياسية يمكن تحويل الوعود إلى عمل ملموس.

وفي سياق عالمي يتسم بوجود أكثر من 120 نزاعاً مسلحاً، فإن مشاركة المرأة ليست حقاً فحسب، بل هي ضرورية لتحقيق السلام الدائم. تُظهر التجربة أن عمليات السلام التي تشمل النساء أكثر استدامة وفعالية وتؤدي إلى معدل تنفيذ أعلى للاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

وعند مناقشة ولايات عمليات السلام، من الأهمية بمكان إدراج إجراءات للتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، على سبيل المثال

واتساقاً مع سياستها الخارجية النسوية، تلتزم المكسيك التزاماً كاملاً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتحديدًا تعزيز مشاركة النساء والفتيات في جميع مراحل السلام.

بعد ما يقرب من ربع قرن من اتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ندرك اليوم أنه تم إحراز تقدم في بناء إطار معياري دولي قوي بشأن الخطة هذه، ولكن هذا التقدم يتناقض مع الثغرات والانتكاسات المقلقة فيما يتعلق بمشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات السلام، كما تبين أحدث تقارير الأمين العام عن هذا الموضوع. إن مشاركة المرأة الفعالة في بناء السلام ليست تفضلاً - بل هي

ضرورية وحتمية على حد سواء. وفي مواجهة تزايد النزاعات المسلحة والتوترات وخطاب الكراهية وانعدام الثقة والاستقطاب على الساحة الدولية اليوم، فإن صوت المرأة ورؤيتها لا يقل أهمية عن كونه ضرورياً لاستدامة الحوار وبناء الثقة. وهذا يعني التغلب على العقليات التي اختزلت تاريخياً دور المرأة في دور الضحية. بل على العكس من ذلك، فقد ثبت مراراً وتكراراً في الميدان وعلى طاولة المفاوضات أن النساء هنّ صانعات السلام وأنهنّ قادرات على إعادة إنشاء قنوات التواصل وبناء الثقة بين أولئك الذين لا يجدون طريق الحوار والمصالحة بهذه السهولة.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أسلط الضوء على دعم المكسيك لتعهد الأمين العام المشترك بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام وتنفيذ تدابير الملموسة الأربعة، من أجل تعزيز مشاركة أكبر للمرأة في عمليات السلام، على خلفية الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) في العام المقبل. وتأتي هذه المبادرة في الوقت المناسب والضروري، وتدعمها المكسيك وستعمل على تعزيز تنفيذها.

نحن في لحظة هامة في تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من أن لدينا 10 قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، إلا أن التحدي الذي نواجهه يكمن في التنفيذ على أرض الواقع ومنع الانتكاسات. وفي هذا السياق، تقترح المكسيك الإجراءات الملموسة التالية. أولاً، يجب أن نكفل دعم عمل النساء الوسيطات وصانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان في منع النزاعات وبناء السلام

المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما في ظل تنامي النزاعات في جميع أنحاء العالم. وتود تايلاند أن تسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، يجب أن يكون بناء السلام شاملاً للجميع. والنساء صاحبة مصلحة أساسية في عمليات السلام. وتثري وجهات نظرهم جهود السلام من خلال تقديم رؤى أساسية حول التماسك الاجتماعي والعدالة والتنمية المستدامة. بيد أن تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها يتطلب التزاماً سياسياً على جميع المستويات.

ونعمل في تايلند على وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من 2024 إلى 2027 لتعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام في المجتمع وحماية حقوق المرأة. وعلى أرض الواقع، أسهمت المرأة التايلندية في حفظ السلام إسهاماً إيجابياً في المشاركة المجتمعية كصانعات سلام مبكرات. وفي العام الماضي، أطلقت القوات المسلحة الملكية التايلندية تدريباً لفريق المشاركة التابع لها لتعزيز قدرة كل من الرجال والنساء من حفظة السلام في جهود المشاركة المجتمعية.

ثانياً، يتطلب بناء السلام موارد كافية. وتدعو تايلند إلى اتباع نهج مرنة ومستدامة ومبتكرة لتمويل جهود بناء السلام. ونعتقد أن الميزة المراعية للمنظور الجنساني أمر بالغ الأهمية لضمان توفير الموارد اللازمة لدعم قيادة المرأة وتلبية احتياجاتها في حالات النزاع، وبالتالي تعزيز استدامة جهود السلام. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نستكشف الشراكات مع القطاع الخاص ومع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لدعم عمليات السلام، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات.

وأخيراً، يتطلب بناء السلام الاتساق. إن اتساق السياسات والعمليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمر ضروري للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. يجب أن تعمل الأمم المتحدة بطريقة مترامنة لمعالجة الدوافع المترابطة للنزاعات: التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والإقصاء وعدم المساواة والفقر وتغير المناخ، في جملة أمور.

من خلال وجود مستشارين في مجال حماية المرأة، وإصلاح قطاع الأمن وغير ذلك من تدابير نزع السلاح، وضمان عدم وجود ثغرات أمنية بسبب تخفيض عدد القوات وعدم ضياع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وهذا أمر أساسي لمنع وقوع المزيد من الضحايا وإنقاذهم.

وشبكات الوسيطات من النساء أساسية لحل النزاعات. ويحث وفدي الدول على تزويدها بالدعم السياسي والمالي اللازم لحماية تأثيرها على عمليات السلام. إضافة إلى ذلك، يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تكون أدوات قوية لتعزيز مشاركة المرأة وضمان إدماجها في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، فإن هذه الأدوات تتطوي أيضاً على مخاطر، مثل المضايقات والمعلومات المضللة عبر الإنترنت. ويجب أن نستثمر في تدريب النساء الوسيطات في مجال الأمن الرقمي وإنشاء منصات شاملة لتمكين مشاركتهن الآمنة في حوارات السلام.

والتزامنا بالقرار 1325 (2000) يتطلب تصميم عمليات سلام شاملة تستجيب لاحتياجات جميع المتضررين. وفي غواتيمالا، يتم تنفيذ هذا الالتزام من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ووفاء للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، سنواصل تعزيز الإجراءات الملموسة لسد الفجوات بين التشريعات وتنفيذها.

وندعو مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لضمان إسماع صوت المرأة في جميع عمليات السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد شايفيد (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بسويسرا على المناقشة الهامة جدا اليوم وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم.

ومع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، من الأهمية بمكان تجديد التزامنا بالنهوض بالخطة

القوانين والسياسات التمييزية والأعراف الاجتماعية السلبية الراسخة في المجتمعات ككل. وندعو إلى إجراء إصلاحات مراعية للمنظور الجنساني في قطاع الأمن وخارجه، بما في ذلك ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، وأن تتلقى الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع دعماً وخدمات شاملة وكاملة تركز على الناجين وتراعي الصدمات النفسية، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف، وأن تتم محاسبة الجناة دون استثناء.

ثالثاً، يشرفني أن أعلن أن هنغاريا انتهت من وضع اللمسات الأخيرة على خطة عملها الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من 2024 إلى 2028، والتي وقعها وزير الدفاع في تموز/يوليه من هذا العام. وترتكز خطة العمل على تعزيز دور المرأة في قطاع الدفاع والأمن وعلى تعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والموارد البشرية والإعداد والتدريب والعمليات، من بين مجالات أخرى. إضافة إلى ذلك، نحن نعتر بأن هنغاريا لديها أعلى نسبة من النساء كجنود في الخدمة الفعلية داخل حلف الناتو، حيث بلغت أكثر من 20 في المائة في عام 2023. كما يعد النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية رئيسية في مجال حقوق الإنسان للرئاسة الهنغارية للاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز دور المرأة في عمليات السياسة الأمنية الدولية والإسهام في الجهود العالمية لبناء السلام.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد الأقلية الإيزيدية، وبهذه المناسبة نحث المجتمع الدولي على الانضمام إلينا في تقديم الدعم طويل الأجل للنساء والفتيات المنتميات للأقليات الدينية والعرقية المضطهدة، بما في ذلك الإيزيديات والمسيحيات، اللواتي يحملن إيمان ومستقبل مجتمعاتهن على أكتافهن.

وأخيراً، وفي الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء ولاية الأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، أغتتم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم هنغاريا الثابت للممثلة الخاصة للأمين العام ومكتبها وفريق الخبراء التابع لها، الذين يترجم عملهم المتميز التزامنا

وفي الختام، تؤكد تايلند من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حيث أننا مقتنعون بأن السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنوع والمساواة والشمول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة هورفات (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر سويسرا على قيادتها في تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من رؤى واقعية تمس الحاجة إليها.

تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفقتها الوطنية.

تشعر هنغاريا بقلق عميق إزاء العدد المرتفع تاريخياً من النساء والفتيات اللاتي يتأثرن بشكل واضح وغير متناسب بالعدد المتزايد باستمرار للنزاعات في جميع أنحاء العالم وشدتها. وفي هذا السياق، تؤكد من جديد التزام هنغاريا الثابت بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولدينا ثلاث رسائل رئيسية نود أن نتشاركها اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بالمشاركة، فإن آلاف النساء الوسيطيات وصانعات السلام والمفاوضات والخبراء والقادة أثبتن نجاحهن في تحقيق السلام العادل والمستدام عندما يكون لهن، أولاً، صوت مسموع؛ ثانياً، مقعد على الطاولة؛ وثالثاً، قلم في أيديهن لتوقيع اتفاقات السلام. فمشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة وقيادتهن في منع نشوب النزاعات بصورة رسمية وغير رسمية وحلها وفي عمليات السلام وبناء السلام على جميع المستويات على المدى الطويل ليست سوى مسألة إرادة سياسية، ونحث جميع الشركاء على كفالة بيئة آمنة وداعمة تمكن المرأة من القيام بعملها الهام.

ثانياً، لا يمكن تحقيق سلام دائم بدون المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والمشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات في جميع مجالات الحياة. ويتطلب ذلك القضاء على

بالمساهمة الإيجابية للمرأة في صون السلام وتعزيزه، مع الاعتراف بأن مشاركتها الواسعة تسهم في القدرة على الصمود على المدى الطويل وفي تعزيز منع نشوب النزاعات. ونرحب أيضاً بالتزام الأمين العام المتجدد بتنفيذ التدابير الطموحة الواردة في خطته لتتجسد بتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المبادرة الجديدة للتعهد المشترك بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام، والتي نأمل أن تؤدي قريباً إلى خطوات ملموسة نحو مشاركة فعالة وواسعة النطاق للمرأة في أنشطة وجهود الوساطة في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى الاتجاه التنازلي المتمثل في الإشارات الصريحة من قبل مجلس الأمن إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في قراراته، فإننا نشجع أعضاء المجلس على زيادة جهودهم نحو التزام ثابت بإدراج النهج القائمة على نوع الجنس في مداولاته وإشراك المزيد من النساء، لا سيما من المجتمع المدني، في مناقشاته. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الموقعون على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن لتحقيق تلك الغاية.

ولا يمكن فصل تعميق وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة في الوساطة والتفاوض وبناء السلام عن تعزيز المساواة بين الجنسين في حد ذاتها. وفي هذا السياق، لا يمكننا أن نبقي غير مبالين بالعديد من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. ومن بين تلك الحالات النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي تعيش فيه النساء والفتيات في غزة وسط انهيار كامل للنظام العام.

إن هذا الحالة تبعث على القلق بشكل متزايد، بالنظر إلى المبادرات المطروحة في الكنيست، والتي تهدد عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقدرتها على توفير الخدمات الإنسانية الأساسية كالصحة والتعليم. وإننا نؤكد على ضرورة تأمين المساعدات التي لا غنى عنها التي تقدمها الأونروا للنساء والفتيات، وخاصة خلال الحرب الجارية في غزة.

إن التحول الجذري المتمثل في وضع النساء والفتيات في صميم السياسة الأمنية، الذي دعا إليه الأمين العام، هو أمر يكتسي أهمية

إلى واقع ملموس لآلاف النساء والفتيات اللاتي يعشن وسط صعوبات لا يمكن تصورها في جميع أنحاء العالم. ونحن ممتنون لعملهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتشكر سويسرا على عقد هذه المناقشة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب. كما نشكر نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والقاضية إيفي أوور والسيدة واي واي نو على ملاحظاتهم الثاقبة والملمهة حول هذا الموضوع.

وبينما نقرب من الذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، بينما تتزايد النزاعات المسلحة وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني بشكل مزعج، لا تزال مشاركة المرأة في بناء السلام وتأمينه بعيدة كل البعد عن أن تصبح حقيقة واقعة. وبدلاً من ذلك، فإننا نشهد ارتفاعاً كبيراً في حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2024/671)، فإن الصورة قاتمة وتستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات. ولا يمكن تحقيق بناء السلام المستدام إلا بضمان التوصل إلى اتفاقات سلام من خلال عمليات شاملة، حيث أن للمرأة مساهمة فريدة من نوعها في منع نشوب النزاعات وحلها.

ونعتقد أن إحدى أكثر الطرق فعالية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي اعتماد خطط عمل وطنية. وقد اعتمدت البرتغال بالفعل ثلاث خطط وطنية وهي حالياً بصدد وضع اللامسات الأخيرة على خطتها الرابعة. كما اتخذت البرتغال خطوات ملموسة لدمج المنظور الجنساني والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجال التعاون الإنمائي من خلال الموافقة على استراتيجية التعاون الإنمائي البرتغالية لعام 2030. وفي سياق جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، شاركت البرتغال في صياغة خطة عمل لتنفيذ القرار 1325 (2000) ومدونة لقواعد السلوك لمنع العنف الجنسي.

وعلى الصعيد الدولي، ترحب البرتغال بالإجراءات الحازمة التي اتخذتها لجنة بناء السلام في تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية، التي تعترف

خلال شهر نيسان/أبريل، أطلق لبنان، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشروع أنظمة الغذاء الطارئة المستدامة في الأزمات الإنسانية، الذي يعتمد نهجاً جديداً للمساعدات الإنسانية ونظام الغذاء في أوقات الأزمات والصراعات، والذي يهدف إلى تمكين النساء اللبنانيات في الجنوب من خلال المشاركة الفعالة في النظم الغذائية المحلية. ويستمر هذا المشروع في مدينة صور، على الرغم من ويلات العدوان. وتظل نساؤنا النازحات الصامدات صامدات ملتزمات بهذا المشروع الريادي، ليثبتن أننا سنظل متجذرين في أرضنا، رغم العدوان علينا.

لم تسلم الأمم المتحدة وهيئاتها من الهجمات الإسرائيلية. ونتيجة لإحدى الغارات الجوية على الضاحية الجنوبية لبيروت ليل 21 تشرين الأول/أكتوبر، تم تدمير مركز آمن للنساء والفتيات يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب مركز للرعاية الصحية الأولية. وفي بيروت والبقاع وجبل لبنان، أغلقت 10 مرافق يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية الأولية والأماكن الآمنة ووحدات الأمومة المتنقلة، بسبب انعدام الأمن والخوف من أن يتم استهدافها.

إن نساء وفتيات لبنان اللواتي عانين من الحروب والنزاعات المتعددة على وطنهن تعبن اليوم من تكرار السيناريو الأليم: معاناة. قتل. جرح. تهجير. نزوح. دمار في كل مكان.

لا بد من كسر هذه الحلقة الدموية، ووضع حد لهذا العدوان الهتمي على شعبنا، ووقف إطلاق النار فوراً وتطبيق القرار 1701 (2006) بكافة أحكامه. فالمرأة اللبنانية تستحق أن تهنأ بالعيش الكريم والهادئ والأمن دون أن يكون هدفها اليومي النجاة من غارة من هنا ومن اجتياح من هناك. والفتاة اللبنانية تستحق أن تذهب إلى مدرستها وجامعتها بأمان دون أن يربعها جدار صوت من هنا وقصف عشوائي من هناك.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية، أتوجه بالشكر لسعادة السيدة فيولا أمهيرد، رئيسة الاتحاد السويسري، على ترؤسها جلسة اليوم. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى نائبة الأمين العام وسعادة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولمقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة صباح اليوم.

ملحة. وبينما نقرب من ذكرى سنوية أخرى للقرار التاريخي، علينا أن نؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتمتع جميع النساء والفتيات الكامل بحقوق الإنسان.

السيدة الزغبى (لبنان): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا النقاش السنوي المفتوح حول المرأة والسلام والأمن في يوم الأمم المتحدة، الذي يكتسي أهمية كبيرة في ظل التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، وفي بلدي، لبنان، على وجه الخصوص. يأتي هذا النقاش المفتوح مع قرب الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذي كان لبنان من أوائل الداعمين له.

وبعد نجاح تنفيذ الخطة الوطنية الأولى لتطبيق القرار 1325 (2000)، باشر لبنان العمل على إعداد الخطة الوطنية الثانية حوله. كما يتزامن هذا الاجتماع مع استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان وشعبه بلا هوادة، مخلفاً حتى الآن أكثر من 593 2 شهيد، من بينهم أكثر من 300 امرأة وفتاة، مع إصابة أكثر من 12 119 شخص، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقرار 1701 (2006) والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. كما أسفر العدوان لحينه عن موجة نزوح غير مسبوق، حيث اضطر أكثر من 1,2 مليون شخص إلى النزوح داخلياً، 53% منهم من النساء والفتيات؛ وما يقرب من 62 000 أسرة نازحة في لبنان تعيلها امرأة. وقد نزح ما يقرب من 56 000 امرأة لبنانية في سن الإنجاب؛ وهناك نحو 2 300 امرأة حامل بين النازحين. ومن المتوقع أن تضع 260 منهن أطفالهن في الشهر المقبل.

إن هذه الأرقام غير المسبوقة في لبنان تعكس مدى هول ما يعانيه شعب لبنان، وبالأخص نساؤه وفتياته اللواتي إما وقعن ضحية لهذا العدوان أو تحولن إلى جريحات أو إلى نازحات داخليا، أو حتى اضطرن إلى النزوح نحو سوريا والعراق. فالعدوان الإسرائيلي على لبنان قلب حياة اللبنانيات واللبنانيين رأساً على عقب، مسبباً آلاماً لا تنتهي وأضراراً مادية ومعنوية ونفسية طويلة الأمد ليس بالسهل تعويضها. فقد اضطرت نساؤنا للهروب من القصف العشوائي، وهن يحملن أطفالهن في منتصف الليل، مخلفين وراءهن بيوتهن وأغراضهن وذكرياتهن.

ونرى أن التنفيذ الجاد للميثاق سيساعد في عكس بعض الاتجاهات المثيرة للقلق التي تقوض حالياً مشاركة المرأة في عمليات السلام. أود أن أورد على الأسئلة التوجيهية المطروحة في هذه المناقشة من خلال التطرق إلى ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، ينبغي علينا الاستفادة من الإرادة السياسية وتطبيقها عملياً، ويجب علينا اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويشمل ذلك تعزيز الالتزامات السياسية، وتدعيمها بآليات مساءلة تتابع التقدم المحرز في مشاركة المرأة في عمليات السلام. ثانياً، ينبغي إعطاء الأولوية لإشراك المرأة في كل عملية من عمليات إحلال السلام. إن بناء القدرات المحلية، وضمان تمكين المرأة بغية التأثير على النتائج المتوخاة، يمكن أن يحقق ذلك. كما أن إنشاء شبكات إقليمية لتسهيل انخراط المرأة في جهود بناء السلام هو أمر حيوي.

وهنا ننوه بالشبكة العربية للنساء وسيطات السلام، والتي دولة قطر عضو فاعل فيها.

ثالثاً، تحمل التقنيات الجديدة معها فرصاً ومخاطر. فمن ناحية، يمكن لهذه التقنيات أن تعزز مشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال توفير قدرة أكبر على الوصول إليها وشمولها للجميع. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يساء استخدام هذه التقنيات وأن تستغل لنشر معلومات كاذبة. وعليه فإنه من الضروري أن نعمل على وضع ضمانات قوية تحمي المرأة في المجال العام، وتزودها بالأدوات اللازمة التي تمكنها من مواجهة هذه التحديات بشكل آمن.

وختاماً، نعيد التأكيد على التزام دولة قطر الراسخ بالعمل إلى جانب المجتمع الدولي لدعم المساعي الرامية إلى تعزيز دور المرأة في السلام والأمن والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الغد صباحاً في الساعة 10/00.

عُلقَت الجلسة الساعة 18/20.

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ما زلنا نشهد انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في العديد من مناطق النزاع، والتي غالباً ما تواجه بالإفلات من العقاب وانعدام المساءلة. وتؤثر هذه الانتهاكات بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، وتشكل غزوة مثلاً جلياً على ذلك، حيث لا يزال العدوان الصارخ المستمر يؤدي إلى انتهاكات خطيرة للقيم الإنسانية والمعايير الدولية. وتحمل النساء والفتيات وطأة العدوان الإسرائيلي، حيث يواجهن مخاطر متزايدة جراء الغارات الجوية ويتعرضن لعواقب صحية حادة ويعانين نقصاً في الغذاء والدواء بالإضافة إلى تدمير المدارس والنزوح على نطاق واسع. إن هذا الواقع يؤكد على الحاجة الملحة إلى ترجمة الإرادة السياسية إلى أفعال ملموسة، بما في ذلك زيادة تعزيز التوعية بدور المرأة في السلام والأمن، باعتبار ذلك أمراً حيوياً للتصدي للمشاكل العالمية المعقدة التي نواجهها اليوم، مع التركيز في الوقت نفسه على تمكين المرأة لكي تضطلع بدور أكبر في منع نشوب النزاعات والاستجابة لها.

وفي إطار التزامنا بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تعزز دولة قطر بالانضمام إلى حملة الأمين العام تحت عنوان التعهد المشترك من أجل مشاركة المرأة في عمليات السلام، التي تطلقها جهات فاعلة في مجال الوساطة العالمية في اجتماع اليوم.

ومع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، توفر لنا هذه المناسبة التاريخية فرصة بالغة الأهمية للتفكير في الإمكانيات التحويلية التي تتطوي عليها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وننوه إلى أن تحقيق أهداف هذه الخطة لا يتطلب مجرد التفكير، بل يستلزم أيضاً التعجيل بتنفيذها عبر جميع ركائزها الأربع، والتمثلة في المنع والحماية والمشاركة والإغاثة والتعافي. وفي هذا الصدد، فإن ميثاق المستقبل (A/79/1)، الذي تم اعتماده مؤخراً، يوفر منصة حيوية للانطلاق نحو تحقيق تلك الأهداف. وإن دولة قطر ترحب بشكل خاص الميثاق باعتراف ميثاق المستقبل بالمرأة بوصفها عاملاً لتحقيق السلام والتأكيد على أن مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في صنع القرار على جميع مستويات السلام والأمن أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام.